

مصر حين قالت لا...

محمد حمدي الحلواني

دار الفكر العربي

مصر

حين قالت لا.....

تأليف

محمد حمدي الحلواني

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٢٧٥٢٧٩٤ - فاكس: ٢٢٧٥٢٧٣٥

٦ أ شارع جواد حسني - ت: (٢٣٩٣٠١٦٧)

www.darelfikrelarabi.com

info@darelfikrelarabi.com

٩٦٢,٠٩ محمد حمدى الحلوانى.
م ح م ص مصر حين قالت لا..../ تأليف محمد حمدى الحلوانى . - القاهرة:
دار الفكر العربى، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.
١٠٤ص؛ ٢٠سم.
تدمك: ٧-٢٧٧٢-١٠-٩٧٧.

١- مصر - تاريخ - العصر الحديث (٢٠١١ -). ٢- مصر
- تاريخ - العصر الحديث - ثورة ٢٠١١. أ-العنوان.

جمع إلكترونى وطباعة



التنفيذ الفنى

ثريا إبراهيم حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات



المقدمة

المصريون تركيبة عجيبة؛ لديهم صلابة نفسية يُحسدون عليها، هي ما أهلتهم أن يكونوا حقاً خير أجناد الأرض..

تتمثل هذه الصلابة النفسية في:

- الصبر على البلاء لأمد ليس بالقليل وهذا هو «الحلم الشديد».

ولكن: «اتق شر الحليم إذا غضب».

عندما فاض بهم الكيل .. تحول الحلم الشديد إلى غضب هائل يأكل الأخضر واليابس.

وخرج المارد من القمقم ولديه:

- قوة إيمانية ضخمة بالله وبالقضية.

- ثقة هائلة في عون الله ونصره.

- إصرار مستميت على المبدأ، إما النصر أو الشهادة.

- رفض لأي تسامح أو تراجع عن الهدف المنشود.

- قدرة هائلة على التكيف مع كل مستجدات الأمور.

- استبصار حاد بالفتن وقدرة على وأدها في مهدها.

هؤلاء هم المصريون حقاً الذين - رغم كل شيء - سيظل هنالك في قلوبهم الأمل الدفين أن تنقشع الغيوم وتشرق شمس الأمان على أرضهم من جديد، كي يعودوا إلى سابق حلمهم وهدوئهم المعهود بعد أن تضع الحرب أوزارها وترسو سفينتهم على بر أمانهم المنشود. وقديماً.. قال الحجاج بن يوسف الثقفي عن المصريين فى وصيته لطارق بن عمرو، حين صنف العرب.. فقال له: لو ولاك أمير المؤمنين أمر مصر... فعليك بالعدل؛ فهم قتلة الظلمة، وهادمو الأمم، وما أتى عليهم قادم بخير إلا التقموه كما تلتقم الأم رضيعها، وما أتى عليهم قادم بشر، إلا أكلوه كما تأكل النار أجف الحطب، وهم أهل قوة وصبر وجلدة وحمل، ولايغرنك صبرهم ولا تستضعف قوتهم فهم إن قاموا لنصرة رجل ما تركوه إلا والتاج على رأسه، وإن قاموا على رجل ما تركوه إلا وقد قطعوا رأسه، فتق غضبهم ولا تشعل ناراً لا يطفئها إلا خالقهم، فانتصر بهم فهم خير أجناد الأرض واتق فيهم ثلاثاً:

١- نساءهم: فلا تقربهن بسوء وإلا أكلوك كما تأكل الأسود فرائسها.

٢- أرضهم: وإلا حاربتك صخور جبالهم.

٣- دينهم: وإلا أحرقوا عليك دنياك.

وهم صخرة فى جبل كبرياء الله، تتحطم عليها أحلام أعدائهم وأعداء الله.

بقلم

محمد حمدي الحلواني

صعب جداً أن يسلب منك شيء هو من أخص خصوصياتك... ولكن الأصعب منه أن يسعى سارقوك إلى إقناعك أن ما سلبوك إياه لا يخصك ولا هو من حقك أصلاً.. إنهم يسلبون حقك في أن تقول لا..

لا لأي شيء ولكل شيء ترفضه.... لا للظلم... لا للاستبداد... لا للعبث بمستقبل أرض مصر وأمان أبنائها... لا للاستهزاء بإرادة المصريين... لا لاتهامهم بالسلبية والخنوع والرضا بالذل والمهانة... لا للانتقاص من قدرهم... لا لإهدار حقوقهم.. لا للاستخفاف بعقولهم... لا للمساس بمقدراتهم.. لا للاستهانة بصمتهم وحلمهم وهدوئهم. فما ذلك إلا...

الهدوء الذي يسبق العاصفة...

أسباب قيام الثورة

الحرية - الكرامة - العدالة الاجتماعية... هكذا كان الحلم الكبير الذي ظل يراود الشعب المصري لعقود طويلة، ظل خلالها راضخاً للظلم والقهر والاستبداد، فكانت الحياة مثقلة بالهموم ويغلب عليها التعب والشقاء وعدم الراحة، وخاصة في الأمور المعيشية، ويرجع السبب في سوء تلك الأوضاع إلى أن المجتمع المصري قد ابتلي بنظام ديكتاتوري أخذ على عاتقه مهمة إقناع الشعب بأن القوة مصدرها كرسي السلطة، وأنه لا سبيل أمام الشعب سوى الخضوع لتلك القوة المتسلطة، تلك الثقافة التي احتضنها الشعب المصري لفترات طويلة جبراً، كانت نتاج تغذية سلبية مورست عليه عبر أجهزة الأمن ووسائل الإعلام

الحكومية، وكانت السبب الأساسي في التخبط السياسي والجهل الثقافي وسوء الوضع الاجتماعي الذي نعاني منه الآن، فقد ظل الشعب المصري خارج معادلة السلطة لفترات طويلة؛ على اعتبار أن القائمين على شئون البلاد لا يخطئون ودائماً قراراتهم تصب في مصلحة المواطن، إضافةً لما كان يعانيه الشعب المصري أيضاً من انتهاك لحقوق الإنسان وافتقاد حقوق المواطنة، عبر تغييب الحريات العامة المدنية والسياسية، وطغيان قانون الطوارئ الذي أصبح سيفاً مسلطاً على رقاب المواطنين، وكذلك حجب السياسة عن المجتمع، وإقصاء فعالياتها الرئيسية عن المساهمة الفاعلة في خدمة المجتمع.

وفي إطار التنمية البشرية ظهرت بصورة واضحة أوجه القصور الكبير للمجتمع المصري في مواكبة العصر الحديث وتطوراته المتسارعة، نتيجة للانتهاكات الواضحة لحقوق أبناء المجتمع في إيجاد الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والبحث العلمي، ومحاصرة الإبداعات الثقافية وعمل الجمعيات التي تهتم بالثقافة والمعرفة، وحصر ممارسة النشاط القائم فيها على فئة معينة ارتضت الخنوع تحت بطانة السلطة عن طريق تحكم القبضة الأمنية المتشددة، التي كانت تمارس إزاء النخب الثقافية والحقوقية إما سياسة الإقصاء، وذلك عبر ممارسات القمع والاعتقال، أو سياسة الاحتواء والهيمنة عليها وحرفها عن الأهداف النبيلة التي أنشئت وقامت من أجلها ومنعها من ممارسة نشاطها المحدود، في مجتمع يشكو من أسباب التخلف كحالة عامة وقائمة، مما شوه المقاصد التنموية البشرية الحقيقية لإمكانات وطاقات أبناء المجتمع بصورة عامة، أيضا الإفراط السيئ في استخدام التكنولوجيا وعوامل الرفاهية والاستهلاك غير الرشيد،

كانت ضمن الأسباب التي أثرت في ثقافة الشعب المصري فغيرت كثيرا من القيم والأخلاق والمبادئ المصرية التي كانت تميزنا عن بقية شعوب العالم، لأننا استخدمناها بسلبياتها وتركنا إيجابياتها، فغيرت من ثقافتنا وبثت فينا روح الكره والضعف والتكاسل، وأنستنا ماضينا وتاريخنا وأثقلت كاهلنا بالشقاء والتعاسة، وربما كانت سببا في زيادة الفقر فكانت علينا نقمة، رغم أن كل شعوب العالم استفادت منها وساهمت بشكل كبير في نهضتها مما جعلها تتقدم علينا في كافة المجالات.

وفي مجال التنمية الصناعية تأثر الاقتصاد الوطني بصورة كبيرة جدا نتيجة لانتشار الفساد الذي طال كافة مؤسسات الدولة، والإصرار على التحكم السلطوي الفئوي بمقدرات المجتمع ومصيره ومحاصرة طموحاته الوطنية، ونتيجة أيضاً للنهب المنظم لموارد الثروة الوطنية، كذلك الضعف الكبير للضمانات القانونية اللازمة لاستثمارات القطاع الخاص وعدم اهتمام هذا القطاع بإنشاء المشاريع الاقتصادية الإنتاجية، وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي، إضافة لطغيان رغبة النزعة الاستهلاكية في مجتمع يعاني من محدودية الإنتاج الزراعي والصناعي، أيضاً فإن البنوك المصرية قد تسببت في إهدار أموال الدولة والمودعين بإقراضها لكثير من رجال الأعمال الذين استثمروا هذه الأموال لصالحهم إما بتهريبها خارج البلاد، أو بإنفاقها على الوجاهة الاجتماعية من أجل خلق وضع اجتماعي يرفع من مستواهم الوضيع، كل ذلك انعكس بصورة مأساوية واضحة على حقوق الإنسان في مجال العمل والاستثمار، حيث انتشرت البطالة مما أدى إلى انتشار الفقر المدقع والأوضاع المعيشية البائسة وعدم قدرة المواطنين على تلبية أبسط احتياجات أبنائهم وأسرهم المادية في أدنى مستوياتها، لدرجة أن نيران غلاء الأسعار كانت تلتهم مرتبات الأسر المصرية قبل صرفها، وكانت ولازالت كثير من الأسر المصرية

تعلن حالة التقشف والعصيان على الواقع، كي تستطيع استكمال حياتها اليومية، مما يكبدهم معاناة شديدة في ظل الظروف الاقتصادية السيئة التي تسبب فيها صاحبو السلطة والنفوذ، وعلى الصعيد الآخر هناك ما يحزن القلب ويدمع العين، أن بعض المتفعين من ثروات البلد والتي احتكروها لأنفسهم ينعمون بخيرات المصريين ويعيشون في حالة من السفه والتبذير والسفور والفجور الاجتماعي، مما أشعل نار الكراهية في قلوب الأسر البسيطة التي كانت أحلامها دائماً بسيطة مثلها مقتصرة على ما يقيم الحياة.

كل تلك الحالات من الفساد الاجتماعي والاقتصادي ولـدت لدى المواطن المصري حالة من الخوف وانعدام الأمان على مستقبله ومستقبل أبنائه، ولم تحاول الحكومات المتعاقبة على مدار ثلاثين عاما توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات المواطن المصري، أو حتى تحديث البنية التحتية وتطوير المرافق التي تهالكت وعفا عليها الزمن، أو عمل مشروعات اقتصادية تستطيع من خلالها توفير فرص عمل للشباب العاطل، وللأسف كانت جميع الحكومات لا تخجل ولا تستحي عندما تخاطب الشعب المصري في بياناتها الرسمية التي اتسمت بالتعالي والكبر والاستخفاف بعقول المصرين، معللة ذلك بالنقص الذي يعانيه ميزان المدفوعات وقصور الموزانة العامة في ذلك، بسبب قلة موارد الدولة.

فجاءت ثورة ٢٥ يناير والتي نفض فيها شباب مصر استسلامه لمعاهدة استبداد الحاكم، من أجل ترسيخ قيم العدالة والمواطنة والتمرد على الظلم والطغيان، حتى انتفضت الأرض من تحت أقدام الشعب المصري بكل أطيافه السياسية وطبقاته الاجتماعية، لتعلن اللحظة التاريخية لكي يتحرر ويصرخ بأعلى صوت معبراً عن سخطه وغضبه مما آلت إليه أوضاعه وأحواله وحياته وأحلامه

المتواضعة جداً، والتي لم تكن تتجاوز أن يعيش بكرامة وأن يجد قوته اليومي ونفقات أسرته المشروعة، بعد ثلاثين عامًا من الصمت والخوف الذي أصاب قلوب المصريين حتى خرست أفواهنا وصودرت حرياتنا وتغيرت ثقافاتنا ومفاهيمنا وتعودنا أن نرى الفساد كعادة يومية لا نستطيع الاستغناء عنها، حتى أصبحت اهتماماتنا منصبة بشكل أساسي على المظاهر، والبحث عن المصالح المتعلقة بالمال و المنصب، وطغت المعاملات الربوية، وانتشرت مظاهر الانتهازية والوصولية مما أدى إلى ظهور ثقافات جديدة، وتدني للأخلاق وانتشار للرشوة والمحسوبية، وازدادت معدلات البطالة والعنوسة، وفسدت الحياة المصرية في كافة مجالاتها، كل هذه المآسي التي مر بها المجتمع المصري قبل الثورة، تنعكس الآن بصورة واضحة على حالات الصراع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، بحيث لم يعد للسلام فرصة ولا للتعايش مكان، وأصبحنا نعيش في زمن تشويه السمعة وتصفية الحسابات بلا ضمير أو رادع، وازدادت رقعة المطالبات الاتكالية الأنانية التي لا تراعي الواقع، ولا ترى أبعد من المصلحة الشخصية، وهو ما أدى إلى إخفاق الثورة المصرية وانحرافها عن المسار الذي قامت من أجله.

إخفاقات الثورة

مازالت جروح الماضي لم يكتب لها الشفاء، فالماضي رغم كل ما كان فيه من قسوة وجراح غائرة تفشت في شتى مناحي الحياة، فأصابتنا بالمعاناة والضيق، إلا أن الحكومات السابقة كان بإمكانها تسكين تلك الجروح بما تملكه من قوة وقدرة على إرهاب المواطنين وكتم أفواههم، وعندما جاءت الثورة، استبشر الشعب المصري خيراً لأنه استطاع أن يستنشق نسمات الحرية بالتعبير عن رأيه، والوقوف

ضد ظلم واستبداد النظام، لكن للأسف جاءت جراح الماضي أشد قسوة وأكثر عمقاً، لأنها تستهدف النيل والمساس بكيان الدولة واستقرار أمنها الداخلي، حتى أصبحت الدولة ضعيفة وفقدت سيطرتها على ما تملكه من مقومات السيادة على الجميع، ولم تستطع الحكومة الحالية تسكين الجروح مثلما كان يحدث في الماضي، بالرغم من أنها جاءت ليس لتسكين جروح الماضي وإنما لمداواتها وتضميدها، ومع ذلك فالحكومة ليست مسئولة وحدها عن بناء الديمقراطية الحقيقية التي نبغيها جميعاً، وإنما لا بد من تكاتف المواطنين مع الحكومة، والاستجابة لما يراه المجلس العسكري بإعمال العقل والضمير معاً، فهما السبيل للخروج من هذه الأزمة التي ستعصف بنا جميعاً، إذا استمرت الفوضى واستمرت الأنانية بتغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة، فالحكومات وما تقدمه من إنجازات أو إخفاقات لا تستمر طويلا، ونحن مهما عشنا كثيراً لن نخلد وإنما الوطن هو من سيبقى مخلداً ما دامت الحياة مستمرة.

وبالرغم من كل ما حققته الثورة من نجاحات أهمها: أن الشعب المصري استطاع لأول مرة في تاريخه إسقاط حاكمه ومحاكمته والمطالبة بحقوق المواطنة الكاملة، وهو ما عكس بشكل واضح أن القوة مصدرها تماسك الشعب وليس كرسي السلطة، وهذا دليل على أن قوة المجتمعات تشكل أكبر ضاغط على صناع القرار وتقف في وجه أي محاولات لقمع وتهميش المجتمع المدني لصالح تسلط النظام الحاكم، فقد أتاحت الثورة للشعب المصري فرصة عظيمة لتحقيق آماله في إقامة حياة ديمقراطية سليمة وكاملة، ومع اتساع مساحة حرية التعبير وإبداء الرأي زادت الاختلافات ووجهات النظر حول خارطة

الطريق لتحقيق هذا الأمل، وحول طبيعة الإجراءات التي يتعين اتخاذها في هذه المرحلة الانتقالية، وسرعان ما تحول الأمر إلى حالة من الفوضى، وانتشرت ثقافة الثرثرة وأصبحت هي السائدة الآن في مصر، وأصبحنا أصحاب افتراءات وادعاءات، حتى أصبحت لغة المصريين في العهد الجديد مليئة بالتناقضات الغريبة، وأصبحت ثقافة التغيير بعيدة تماما عن حرية التعبير، وبدلا من التفكير في مستقبل مصر ووضع الحلول لبناء الوطن من جديد، أصبح الكل يتسابق عبر وسائل الإعلام، إما لتبرئة نفسه من نظام الرئيس السابق مبارك، وإما لسماع أصوات الغوغائيين من المتفلسفين والمتحذلقين الذين يحاولون توجيه الرأي العام لما يخدم مصالحهم الخاصة، وما يحزننا جميعاً أن من هؤلاء من كانوا بالأمس يتسابقون لمدح هذا النظام، واليوم غيروا مسارهم وأصبحوا يتملقون المعارضة، ويصورون شباب ثورة ٢٥ يناير على أنهم هم من صنعوا التاريخ المصري من جديد، وبذلك شطبوا مئات السنوات من النضال المصري وعشرات الآلاف من الشهداء الذين رووا مصر بدمائهم لأجل العروبة والكرامة العربية، كنت أتمنى أن يتعلم الجميع من أخطاء الماضي وأن نحتكم في تصرفاتنا إلى ضمائرنا ووطنيتنا، ونقترب من الوعي الثوري الخلاق، ونقتدي بأخلاقيات الثائر الحق الذي يثور ليهدم الفساد ثم يهدأ ليبني الأمجاد، الحريص على وحدة شعبه ورفعة بلده، بتوجيه أفكارنا نحو البناء لا الهدم، والابتعاد عن الفوضوية والارتجال، للأسف أصبحنا في مكلمة مصرية وجدال دائم بدون عمل ولا إنتاج، وأصبحنا جميعاً مفوهين وبلغت ثقافتنا عنان السماء، ولم يعد لدينا دراية بالواقع المؤلم الذي تعيش فيه بعض الأسر المصرية، لأننا لم نفهم الفرق بين حرية الثورة وثقافة الثورة، فالحرية لا تعني أن نطالب بحقوقنا

وأن نتناسى واجباتنا، فالمجتمع الإنساني وحدة بشرية متكاملة ترتبط بروابط ومقومات اجتماعية وأسرية تترتب عليها مجموعة من الحقوق والواجبات، بدونها تنتشر الفوضى وتصبح القوة هي المصدر الرئيسي لأخذ الحقوق وتضيع هيبة الدولة ويتفكك المجتمع الإنساني مما سيقود إلى انهيار الأسس والمبادئ التي فيها قوام المجتمع والدولة.

فالثورة المصرية أبهرت العالم بأكمله، لأنها تمثلت في إرادة شعب يدافع عن حقوقه المسلوبة برقي وشموخ وكرامة، وكشفت عن المعدن الأصيل لشخصية الإنسان المصري، إلا أن هذا المعدن النفيس بدأ يذوب وينطفئ لمعانه، بترديد الشائعات التي كثرت في الآونة الأخيرة بشكل لافت للانتباه، فلا يكاد يشرق شمس يوم جديد إلا ونسمع فيه بشائعة تنشب مخالبها في جسد البنيان الوطني، تريد تدميره وتدمير الحضارة المصرية، حتى زادت الاختلافات ووجهات النظر، والخوف أن يقود هذا الاختلاف إلى صراع قد يؤدي إلى تبديد الجهود اللازمة لإقامة البناء الديمقراطي المنشود، ويتيح الفرصة للقوى المضادة أن تجهض هذا الأمل، ويضيع حلم الديمقراطية من بين أيدينا، إننا نحتاج في تلك المرحلة إلى إعادة الثقة وإيقاظ القوة الهائلة التي يمتلكها الأغلبية، وأن نبدأ جميعاً بنشر روح الأمل والانحياز إلى المجتمع وتبني قضاياه الأساسية، ونشر كل ما يهمه عبر رسائل إيجابية تطرد ثقافة الخنوع ليحل محلها كل تجربة ناجحة ومحاولة راقية تساعد في تغيير الواقع المؤلم الذي كنا نعيش فيه في ظل حرية الرأي، التي تبني المجتمعات بعيداً عن ثقافة الاختلاف التي تهدم الأوطان.

إن حرية الفكر تعني مسؤولية الأمانة في الرأي والمشورة، وتعني كذلك احترام آراء الآخرين. وعلينا من الآن أن نعلم أن كلمة الحق ليست حكرا على أحد، بل إن الحق قد تتعدد وجوهه أحياناً، ومع ذلك فقد تبدو ثقافة غياب الاختلاف بدون قراءة للأحداث بشكل عملي وعلمي ظاهرة مسيطرة على المشهد الاجتماعي والسياسي المصري بعد الثورة، مما أثر بشكل سلبي على السلوك المصري فجعلت معظم حوارات المصريين قائمة على الجدل العقيم والمستمر، مما جعلنا نفتقد روح المبادرة والإنتاج الفكري والثقافي والفني، فأصابتنا السلبية والتهميش. فالخلاف إذا كان أمرًا واقعًا فعلينا أن نؤمن أن الاختلاف القائم على الحوار الهادئ والمنظم والهادف هو أمر ضروري ونفعي، بل هو دليل على صحة المجتمع، ومن ثم يجب أن نحاول التكيف معه بإبرازه بصورة راقية، ليتمكن الجميع من الإفادة منه بالشكل المطلوب، لأن استشراء ثقافة غياب الرأي الآخر وتغييب الاختلاف، هذا سيؤدي بدوره إلى ظاهرة أخرى غاية في الخطورة وهي غياب آليات الحوار الموضوعي ومفردات النقاش المنفتح، وهو أمر خطير، وذلك لحجم الفقر الذي تعانيه الثقافة المصرية في فهمها لمعنى الحرية والتعدد.

فمصر بعد ثورة الحرية أصبحت بلا حرية وانقسمت الآراء، وليتها بين مؤيد ومعارض ولكنها أصبحت بين مجادل ومجادل آخر، لا أحد يريد أن يسمع، لا أحد يريد أن يحكِّم العقل ويختار الصواب، كل منا هو الفكر الصحيح والباقون هم الفكر الخطأ، أصبحت روح الثورية والتعالي وفرض العضلات أبرز سماتنا، وأصبحنا بعيدين عن الحق وأصبحنا نتهم الناس بصفات لا تليق

بنا كمسلمين، وأصبحت الفتن الطائفية بين المسلمين أشد من الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، أنت إخواني وأنت سلفي وأنت شيعي وأنت بهائي وأنت سني وكأن دين الله انفرط عقده وأصبح مللاً كثيرة، مع أن دين الله الإسلام دين واحد يأمر بالإحسان والمعروف وينهى عن الفحشاء والمنكر، والمشكلة أننا أصبحنا أمام جهاز لأمن الدولة جديد تم تشكليه من كل أطياف الشعب المصري، بعدما كنا جميعاً ننادي بإلغاء أمن الدولة القديم، الذي كان يتعدى على الحريات و كرامة الإنسان وفكره، أصبحنا جميعاً وبلا استثناء نفعل ما كنا نخشاه من قبل هذا الجهاز الملعون، وأصبحنا نخاطب بعضنا البعض بلغة لا نفهمها ونركز على العيوب فقط، وكأننا جميعاً معيوبون لأننا أسأنا فهم الحرية وأسأنا فهم تعاليم الدين الإسلامي والمسيحي، وأصبحنا نتكلم بسخرية حذرنا منها الله ورسوله، فالحرية من أهم أهدافها احترام ثقافة وفكر الآخر، وإلا تحول الأمر إلى فوضى وصراع.

إن اختلاف الآراء وتباين الأفكار أمر طبيعي في واقع المجتمعات البشرية، والطبيعي أيضاً أن يؤثر تفاوت المستوى العلمي واختلاف البيئات الثقافية والاجتماعية والتكوين الذهني والنفسي في فهم المسائل وتحديد المواقف، لكن ليس من الطبيعي أن يكون دافع التنافس والكسب الاجتماعي عبارة عن معركة وصراع ونزاع الهدف منها دوافع مصلحية، وهذا هو الداء الأخطر الذي يعاني منه المجتمع المصري فيما بعد الثورة، والخاسر الوحيد من وراء ذلك هو المجتمع الذي سيدفع ثمناً باهظاً من وحدته وانسجامه، بسبب تلك النزاعات. فليس عيبا أن يقتنع الإنسان برأي أو يؤمن بقيادة أو يثق بمرجعية كما أن من حقه أن

يعبر عن رأيه وأن ينتصر لتوجهه، لكن الخطأ هو احتكار هذا الحق لنفسه وإنكار ذلك على الآخرين، ولذلك فأنا أوجه دعوة لكل إنسان مصري أصيل يحب بلده ولا يبتغي سوى مصلحة وطنه، أن يرفع صوته عالياً ضد الإرهاب والقمع الفكري ومحاولات الهيمنة وفرض الوصاية على عقول الناس وأفكارهم تحت شعار تحقيق المكتسبات.

لذا فالحاجة ماسة لتبني ثقافة المشاركة وقبول الآخر دون أن يؤدي الخلاف في الفكر إلى تباغض أو تشاحن، وإنما لابد من إيجاد حل يرضي الأطراف المتنازعة بحيث يحقق هذا الحل أهدافك وأهداف الآخرين، ولذلك علينا أيضاً أن نفهم أن فلسفة الحرية ليست فلسفة ركود بل هي فلسفة فعل، وفعل الحرية يبدأ بالتعبير عن الذات وعن القناعات والمعتقدات والتخلص من أي حواجز وعوائق تمنع هذا التعبير دون وجه حق، وإذا كنا ندرك حق اليقين أن آراءنا التي نؤمن بها هي الصحيحة، فيجب علينا تعلم فن وثقافة الاختلاف التي تجعل من الآخر يعيد النظر والتفكير فيما نطرحه ربما نستطيع إقناعه بما نؤمن به، أما أسلوب المصادرة فقد يجعل الآخر يتمسك برأيه من باب العناد ويصر مستكبرا على اتباع الرأي المخالف، فلا يجب أن نصدر أحكاماً بالإعدام على الرؤى المختلفة بل يجب أن نربي أنفسنا ومَن حولنا على ثقافة الاختلاف فيما بيننا، وبهذه الروح تهرب السلبية والتبعية من حياتنا، وعندها نستطيع أن نصدر أحكامنا على أيٍّ من الأمور التي تهم مجتمعاتنا بكل شجاعة وإقدام، وبعدها نستطيع أن ندلي بآرائنا واجتهاداتنا لنغير ونطور ونبدع ونقدم كل جديد يفيد مجتمعاتنا في ظل ثوابتنا الفكرية وفي ظل ثقافة الاختلاف.

فإذا كان من حق أي إنسان أن يناضل ويكافح لكي يحصل على الحرية، فمن واجبه أيضًا إذا حصل عليها أن يصونها ويحافظ عليها ولا يفرط فيها، لكي تترسخ وتستمر ويكتب لها البقاء، فما بين الحرية والفوضى خيط رفيع يسمى المسؤولية، وكل حرية بلا مسؤولية تنقلب إلى فوضى، والحرية تبني والفوضى تهدم، لذلك لابد أن تتوقف حرية الفرد عندما تؤدي إلى الإضرار بالآخرين، فما بالكم إذا كانت تضر بالوطن الذي نعيش فيه، فلا استقلال بلا حرية وضمير، ربما لو خاطبنا عقولنا ولو للحظة واحدة سنجد أننا مخطئون، وأننا أصبحنا نتحدث ولا نعمل، نقول ولا نفعل، فعلينا أن نصحح أفكارنا وإن نكون منصفين، فإذا كان لكل منا وجهة نظر يتبناها وفق معتقداته وأفكاره، فكل منا أيضاً يمتلك من العيوب في شخصه وفي فكره وفي تعامله مع الآخرين أكثر مما يمتلكه من مميزات، ولكننا دائما نرى عيوب الآخرين ولا نرى عيوب أنفسنا، فهل قام أحد منا يوماً ليرفع شعار تحديه مع عيوبه ومحاولة إصلاحها، أو قام أحد منا بالتفكير في مستقبل مصر ووضع الحلول لبناء الوطن من جديد.

كل ذلك يدفعنا إلى استثمار قوة المجتمع المصري في بناء الوطن من جديد والحفاظ على تماسكه كأولى الخطوات الجدية التي نحتاجها لنحقق طموحنا في مجتمع ينعم بالعدل والحرية والمساواة، دون أن يتحول الاختلاف في الفكر والرأي إلى صراع قد يؤدي إلى تبديد الجهود اللازمة لإقامة البناء الديمقراطي، ولن يتم ذلك إلا بالمحبة والألفة ونبذ العنف والشقاق، لأنهم جزء مهم من قيمنا الوطنية، وهذا يستوجب علينا استيعاب التنوع الثقافي والسياسي والاجتماعي والديني للمجتمع، وأن نؤمن جميعا بأننا خلقنا متنوعي القدرات والثقافات،

ووزعت الأدوار علينا جميعاً لنتكامل، كي نعمل على رفعة الوطن ورفعتنا كشعب، فالرقي بالوطن والولاء له مسؤولية جميع أبنائه، ولابد أن نعمل جميعاً من أجل رقي وطننا والإيمان بقدرتنا على تطويره والحفاظ عليه وتنميته والانتماء إليه، فالبناء الوطني يتطلب رؤية وطنية واضحة تساعد على تحقيق طموحات ورغبات الشعب، كما يتطلب تحقيق هذه الرؤية معالجة مستنيرة لدور الإعلام ومعايير واضحة لأداء القوى السياسية يحفظ لمصر أمنها ووحدتها، لذا لابد من توجيه كل الجهود لبناء مصر الحديثة بعيدا عن استخدام سلاح الإجبار وفرض الرأي بالقوة وإنما بسلاح المنطق والعقل والصبر.

فنجاح التعايش في ظل الظروف التي تمر بها مصر الآن مرهون بصوت العقلاء الذين يقدمون لغة الحوار الهادئ والهادف الذي يحقق المنشود منه، كما أن إخفاقه مرهون بصوت الحمقى الذين لا يعرفون إلا مصالحهم فقط، ويعتمدون على لغة فرض الرأي بالقوة والإجبار للتأثير على البسطاء، فالاستمرار في محاولات التأثير على الحكومة من خلال التجمهر وفرض التوجهات بالقوة والضغط، قد يؤدي إلى فوضى في المجتمع وإلى حكم ديكتاتوري قمعي، لاستعادة هيبة الدولة أمام هؤلاء الناشطين السياسيين الذين يتفاخرون بعذريتهم السياسية، وهم معذورون لأنهم ولدوا في واقع سياسي مؤلم وفاسد، فالواقع السياسي وطول فترات الاستبداد الحكومي والحزبي تمكنت كلها مجتمعة من تلويث أخلاق المصريين، ولكن هذا ليس مبررا للفوضى التي تعيشها مصر بعد الثورة، وليس مبررا لهدم قيم وحضارة شعب مصر العظيم، فالشعب المصري الذي عاش لحظات السعادة مع

استنشاق نسمات الحرية بعد الإطاحة بالنظام السابق بات في خطر حقيقي مع حالة الفوضى التي تعيشها مصر حالياً، حقاً أن هناك حرية وديمقراطية ولكنها بدون مسؤولية ولا ضمير ولا وطنية، وتتعارض تماماً مع أخلاقيات ثورة من المفترض أنها فجرت أجمل وأنقى ما في نفوس المصريين في وقوفهم جبهة واحدة لا تمييز فيها بين مسلم ومسيحي، غني وفقير، ساكني القصور وساكني العشوائيات لأنهم لم يفهموا أن الحرية قبل أن تكون حقًّا فهي التزام.

سلوكيات المصريين وأحداث ما بعد الثورة

إن الحديث عن السلوك المنفلت في الشارع المصري يملأ النفس بحزن عميق، فقد أصبح حال الوطن الآن محزنًا ومخيفًا، وأصبح وحيداً لا سند له بعد أن فقد محبيه من الشعب في مظاهرات فئوية، جعلت من الحرية فوضى طالت معظم أطياف المجتمع ومؤسساته سعياً وراء مطالبات مادية لا تسمن ولا تغني من جوع، وبدت مصر بعد الثورة وكأنها لم تختلف كثيراً عما قبلها، برغم كل ما حققتة الثورة من مكتسبات، إلا أن الشعب المصري بسبب ما عاناه كثيرا من حرمانه من حريته، أصبح غير قادر على تحمل مسؤولياته تجاه وطنه، في وقت نحن في أشد الحاجة للتماسك حتى نعبر المرحلة الانتقالية مطمئنين على مستقبل أبنائنا، في ظل هذا التدهور الأخلاقي الذي أصاب الجميع، وبخاصة من يسمون بالنخبة السياسية، الذين يمتلكون كل وسائل التأثير وتوجيه الرأي العام من خلال فضائيات تسعى إلى تزييف الحقائق، وصحف تسعى إلى الإثارة والفتنة، وأبسط سؤال يمكن أن يطرح نفسه في هذا الوقت هو: ما الغرض من إثارة بعض الموضوعات وفتح نقاش حول قضايا نختلف في الرأي حولها، خاصة أن

هناك بعض القضايا تسبب الفرقة بين أفراد الشعب، وليس هذا بالوقت الملائم لإشعال المشاحنات ثم الانشغال فيها بعد بإطفاء نيران المنازعات، إننا في هذا التوقيت بالذات نحتاج للتركيز على هدف أسمى وأكبر يجمعنا كشعب في بناء نظام جديد لبلدنا قائم الحرية والمساواة واحترام سيادة القانون واسترجاع هيبة الدولة، نظام يحفظ للمواطنين كرامتهم وحقوقهم دون تمييز.

ولذلك فإن السلوك المصري الآن يحتاج إلى تعديل كبير، فبعد سنوات طويلة من الكبت والظلم أصبح الجميع في شبه حرية مطلقة، لم يكن أشد المتفائلين يتوقع خلالها أن يثور المصريون على نظام حكم قد دأب على مسخ الشخصية المصرية، حتى جعلها شخصية يائسة محبطة لا تشعر بأي أمل في المستقبل حتى تساوى ماضيها بحاضرها بمستقبلها، فلا تكاد تقابل شخصًا مصريًا قبل ثورة ٢٥ يناير في أي مكان إلا والحزن واليأس والإحباط هي السمات المسيطرة على تفكيره، نتيجة للأوضاع المعيشية السيئة التي كانت تعاني منها جميع الأسر المصرية الغنية قبل الفقيرة، بسبب سياسة النهب والسرقة والانتهازية التي كان يسلكها كثير من أعضاء الحزب المنحل، ولكن مع قيام الثورة ونجاحها في إسقاط النظام كان لابد من تغيير سلوكياتنا إلى الأفضل، ومن ثم فإنه يتوجب علينا نحن بسطاء هذا الشعب ومحبي مصر الوطن مواجهة ومصارحة أنفسنا بحقيقة هامة، وهي: أن هذا الأداء السلبي بدأ ينتشر، وليس من المصلحة أن نصدق كل ما يقال دون تحكيم العقل أو نتوارى خلف الزعم بأنها تصرفات فردية من قبل أشخاص لا يقدرون معنى حب الوطن أو تحمل مسؤولية هذا الأداء لقوى الثورة المضادة أو المؤامرات الخارجية، فكل هذه الأمور مجتمعة

يمكن القضاء عليها إذا استطاع كل واحد فينا أن يغير من سلوكه السلبي، وعمقنا حب الوطن في قلوبنا، وإلا سيخسر الجميع وتضيع مصر، وستقابل جميعاً في سرادق عزاء لكي نترحم على الثورة البيضاء التي أبهرت العالم بما حققته من تغيير نظام سياسي بدون حمل سلاح لأنها الآن في حالة احتضار.

فالمشهد الوطني الرائع الذي ضربه ثوار التحرير في التعايش والاشتراك والوحدة في الهدف والمصير أثناء قيام الثورة، بدأ يتلاشى وسرعان ما تحول إلى صورة دموية ومأساوية شهدتها مصر في كثير من الأحداث التي ظهرت بعد نجاح الثورة في إسقاط رأس النظام، فالثورة لم تقم من أجل الإطاحة بنظام فاسد لنضع في أيدينا قيود الهمجية والفوضى والمصالح الشخصية وغياب الضمير، إنما قامت الثورة تقديراً منا لقيمة الوطن وكرامة المواطنين، بهدف توفير حياة كريمة لنا ولأبنائنا، ومن خلال سياق الأحداث التي وقعت بعد نجاح الثورة، نطرح تساؤلات كثيرة مهمة على الجميع سواء كانوا المصريين المخلصين لهذا الوطن ويشعرون بالانتماء الحقيقي لمصر، ومستعدين لبذل كل ما هو غالٍ ونفيس من أجل استقرار مصر وقيام نهضتها، أو غير المخلصين الذين يبتغون تحقيق المصالح الخاصة بهم، من خلال أجندات خارجية تستهدف النيل من أمن مصر واستقرارها وضياع هيبتها، نحاول أن نقترب من ضمير كل مصري لنخاطب عقله ونتحاور معه ونتساءل سويا:

هل حب الوطن يأتي بالتظاهرات وتعطيل العمل بالاحتجاجات الفئوية ومحاولة الضغط على المسئولين للاستجابة لمطالبكم في ظل اقتصاد منهار وتوقف الإنتاج عن العمل؟

لقد أصبح الخلاف حول تنظيم مليونيات في ميدان التحرير أو غيره من الميادين يشير إلى حالة من الارتباك السياسي، ويشكل عبئاً على الاقتصاد ويزيد العبء على المواطنين البسطاء، ويضيع كثيرًا من فرص الاستثمار بل ويستهلك الوقت فيما لا طائل منه، ولا يحقق مكسباً ثورياً حقيقياً، فإذا كنا نريد بناء مصر كدولة ديمقراطية يتعين علينا أن ندرك أن اهتمامنا بقضايا العمل والتنمية وبناء مؤسسات الدولة أولى من الصراع السياسي، الذي اختذلته القوى السياسية في قضايا سياسية تقل في أهميتها عن متطلبات المواطن البسيط، الذي أصبح لا يملك قوت يومه بفضل المليونيات التي فقدت مصداقيتها، لأنها تهتم بالجانب السياسي، وأغفلت جميع الجوانب الآخرى التي تهتم بالإنسان المصري، مما جعلنا نتساءل: هل يعقل في ظل هذه المليونيات والمطالب الفئوية وتوقف مؤسسات الدولة عن العمل وفرض الثوار لمطالبهم بالقوة والضغط واستمرار حالة الفوضى في البلاد وضياع هيبة الدولة، أن نبني مستقبل مصر الجديد، أعتقد أن المظاهرات لم تعد هي السبيل أمام المصريين لبناء مصر، وإنما العمل وتحفيز الروح الوطنية ودعم الاقتصاد ودفع عجلة الإنتاج، فإذا كان ميدان التحرير هو رمز الثورة قبل إسقاط النظام، فالعمل والبناء والتنمية يجب أن يكونوا رمزاً للثورة بعد إسقاط النظام، ولابد أن نؤمن جميعاً بالديمقراطية الحقيقية القائمة على حرية الحوار والرأي لأنها طوق النجاة لشعبنا، محتكمين إلى عقولنا وضمائرنا دون الاصطفاف إلى جانب هذا الطرف أو ذاك من المتصارعين، ليس حباً للشعب وإنما حباً لأنفسهم ومنافعهم الذاتية حتى ولوكانت العباءة التي يختفون تحتها هي المصلحة الوطنية.

وعلينا أن نبحث عن أساليب أخرى غير المليونيات لإقامة البناء الوطني، خاصة وأن هذه المليونيات بعد نجاح الثورة أصبحت أغراضها غير مقبولة

شرعياً وشعبياً، بل وأصبحت عقيمة لا تنجب جديداً للوطن، وربما من أضاع مصداقية هذه الثورات هو غباء المطالبات التي لا تراعي حقوق الوطن ومن ثم أضاعت حقوق المواطنين، فكلنا لم نراع حرمة مصر وحاربناها بكل ما نملك من قوة واستغللنا ضعفها وهي في أشد الحاجة إلينا، فقد جاء الوقت الذي لابد فيه من توقف تلك المهزلة السياسية بالصمت من كافة القوى عن الحديث عن الثورة ومكتسباتها وتشكيل مجلس أمناء للثورة من حكماء مصر، لمتابعة ملف الثورة وتحقيق مطالبها، وتكون هي المسؤولة عن مخاطبة الرأي بدلاً من المليونيات التي أثرت على الاقتصاد الوطني وأصابته بالشلل، فليس أمامنا سبيل للخروج من الأزمة التي يمر بها اقتصادنا وتاريخنا وحضارتنا إلا إذا كان الضمير والحق. والعمل والإخلاص والبعد عن المصالح والمكاسب الشخصية واعتلاء كراسي السلطة هي صفاتنا ومبادئنا في العهد الجديد، فالوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد في تلك الفترة يدفعنا إلى إنهاء المرحلة الانتقالية سريعا، وعدم الدخول في دوامة سياسية، وكأن البلد لا توجد فيها مؤسسات غير الأحزاب السياسية، أو آليات للديمقراطية غير الانتخابات البرلمانية والرئاسية، متجاهلين بذلك الفوضى في المؤسسات العامة للدولة، لذا يجب أن تتوحد جميع الجهود من أجل التفكير في حلول عملية نستطيع من خلالها الخروج من هذا المأزق الذي أصبح يشكل خطرًا داهمًا على البسطاء من الأسر المصرية.

هل حب الوطن يكون بالنفاق السياسي ومحاولة ركوب موجة التغيير وتضليل أبناء شعب مصر البسطاء وعدم احترام ثقافة الآخر بفرض أجندات سياسية وآراء شخصية فقط دون احترام رأي الأغلبية والكيانات السياسية الأخرى؟

فأين أنتم قبل قيام الثورة؟ فلم يكن لكم أي كيان ولا شخصية سياسية، ولولا الإعلام الفاسد الذي جعل منكم أبطالاً قوميين، والذي جعلكم تعتقدون أنكم تحبون مصر دون بقية الشعب المصري البسيط الذي يسعى لرزقه يوماً تلو الآخر، فهؤلاء السياسيون المخضرمون وأصحاب القدرات العالية في التلون وتغيير الجلود والأوجه وأصحاب الألسنة الطويلة ممن يجيدون المناورات والمحاورات السياسية على الفضائيات، قد تمكنوا بالفعل من إجادة أدوارهم بدقة وانطلقوا في عالم استغلال الفرص واستثمار الفوز وبدأوا يسحبون من الثورة بريقها ويلتفون حول مخرجاتها، والغريب في الأمر أن هؤلاء ممن يدعون الوطنية هم ضيوف دائمين في القنوات الفضائية، وهم أيضًا متواجدون على صفحات الجرائد يبثون سمومهم في عقولنا حتى أصابونا بالتشويش، وولوا أنفسهم أوصياء علينا متحدثين بأسمائنا، فمن أعطى صفة الوطنية لهؤلاء؟ هل ولدت معهم؟ أم اكتسبوها بالخبرة؟ وحاشا لله أن نخوِّن هؤلاء، ولكننا نتساءل أين كانوا طوال ثلاثين عاماً؟ لم نر فيها محاولة مؤثرة منهم لإظهار اعتراضهم على فساد النخبة السياسية في ظل النظام السابق الذين نصبوا أنفسهم أيضاً أوصياء على طوائف الشعب واتهموه بأنه غير مؤهل للديمقراطية، يبدو أن وطنية هؤلاء قد ولدت فجأة وانتشرت وبسطت عطرها على جميع أفراد المجتمع الذين باتوا يلهثون خلفها دون تحكيم للعقل والضمير ودون مراعاة للظروف الحرجة والخطيرة التي يمر بها أمن واستقرار واقتصاد الوطن.

وليعلم هؤلاء أنه إذا كانت غالبية الشعب المصري قد اختارت الصمت وعدم المشاركة فلأنها لا تريد الدخول في جدال عقيم لن يفيد مع كلاب السياسة،

الذين أصبح همهم الوحيد النبح على كرسي السلطة، فالانحطاط الفكري الذي حول العمل السياسي إلى صراع وأخرجه من دائرة المصلحة الوطنية إلى دائرة الردح والاتهامات، وجعل من العمل السياسي مؤامرة ومشروع خيانة يجعلنا لا نثق فيكم وفي أفكاركم التي تراعي مصالحكم فقط، فعلى كل من يعتبر نفسه وطنياً غيوراً أن يدرك أن المصلحة الوطنية بكل أخلاقياتها ومثلها العليا وتقاليدها السامية، هي ضحية هذه الفوضى الشاملة التي تسبب فيها هؤلاء، ونحن الآن بحاجة ماسة إلى الوحدة الوطنية وتلاقي الأفكار وتوحيدها، من أجل بناء الوطن من جديد بما يحقق أحلام وطموحات المواطن البسيط، ولكن كيف يحدث ذلك ووسائل الإعلام الملوثة والمطالعات السياسية التي تعج بها الفضائيات والإذاعات والصحف والمجلات والبيانات والمبادرات هي أكثر ما يثير الاختلاف ويرسخ معاني التعارض والتضاد، كذلك المتفعين من الشهرة والقوى السياسية المتخلفة التي تستخدم الإرهاب الفكري لتخويف المصريين، هؤلاء هم البلطجية الحقيقيون الذين نسوا مصر وأمنها، ويتصارعون الآن على حقوق واهية تنبع من خيالهم المريض وليس من واقع الحياة المصرية.

هل حب الوطن يكون بخصخصة الثورة واختذالها في ميدان التحرير وفي أشخاص معينين هم الوطنيون فقط رغم أنها ثورة شعبية جالت كافة أرجاء الوطن وبكافة طوائف الشعب المصري؟

لقد ضاع معنى الوطنية بين حابل الأحزاب ونابلها، بسبب غياب المعايير وضبابية المفهوم، وأصبحت الكلمة بلا معنى أو هدف، فالكثير منا لم يفهم حتى الآن معنى الانتماء الحقيقي لمصر، فقبل الثورة كان نظام الحزب الوطني ورجاله يسعون إلى احتكار الوطنية لأنفسهم، بما يساهم في تخليد سلطتهم

وتأييد سيطرتهم، حتى فقدت الوطنية معناها الحقيقي، وأصبحت ولاءً مطلقاً لرأس السلطة وليس للوطن ذاته، وعلينا الآن أن نصحح أفكارنا من جديد، وأن نعيد الأمور إلى نصابها الصحيح، فالوطنية مفهوم يحتاج إلى إعادة فهم، فهي منظومة من الحقوق المدنية والحريات الأساسية يتصل بها مجموعة من الالتزامات والمسؤوليات، تتجلى جميعها في مبدأ المواطنة القائمة على سيادة القانون والمساواة بين المواطنين، فالوطنية ليست حكراً على أحد دون الآخر، فلماذا إذن يريد البعض أن يحتكرها لنفسه على حساب المصريين الشرفاء، حتى أصبحت الوطنية مقتصرة على من نزل ميدان التحرير، أو من دعا إلى مليونية واستجيب لها، أو من قام بعمل احتجاج أمام مجلس الوزراء ليطالب بحقوقه وتناسى واجباته، أو من ذهب لكنيسة لحرقها للدفاع عن قبطية أسلمت، أو من يظهر في وسائل الإعلام ليهاجم الحكومة ويتطاول على المجلس العسكري، أو من يظهر بالشجاعة وينزل علم إسرائيل من أعلى السفارة الإسرائيلية.

فالمواطنة ليست قضية عواطف ومشاعر وإنما هي قضية قانونية وتنظيمية تفصل وتدعم حقوق المواطن وتطالبه بتحمل مسؤولياته تجاه الوطن الذي يعيش فيه، ولذلك يعد الولاء للوطن من أرفع مظاهر الوعي القومي، فمن لا وطن له لا عز له ولا كرامة، والولاء للوطن هو أن تشعر بالانتماء الحقيقي له، وأن تدرك أن ذلك يتطلب منك تغليب مصلحة الوطن فوق كل المصالح الحزبية والشخصية وغيرها، وأن تكون على دراية ومعرفة بالحقوق والواجبات التي تترتب على انتمائك للوطن، فالمسؤولية الوطنية والولاء للوطن ومقدساته تحتم على كل إنسان يسكن أرض الوطن أن يدافع عن وطنه ويحميه من أعدائه

في الداخل والخارج، وأن يحافظ على مكتسباته الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعنوية والمادية، والمحافظة على أنظمته وقوانينه وتطبيقها وعدم الإخلال بتنفيذها، والمحافظة على مؤسساته المدنية وبيئته العمرانية وغيرها لأنها أنشئت من أجله، فمصر هي الوطن الذي عشنا تحت سمائه واستظللنا بشمسه الدافئة وتنفسنا عبق تاريخه الذي يروي لنا أمجاد وحضارة أجدادنا، الذين ضحوا بأرواحهم ودمائهم من أجل خلود أرضنا، مصر تستحق منا التضحية والدفاع عنها وبذل الغالي والنفيس في حماية مقدراتها من أي عبث أو محاولة للنيل من أمنها واستقرارها.

فمصر أكبر من أن تختزل في منصة أو قناة فضائية أو جريدة صحفية أو حزب سياسي أو ديني، فمصر لكل المصريين وعلى الجميع أن يعلم أن صناع الثورة الحقيقيون هم الشهداء والجرحى، الذين ضحوا بأرواحهم من أجل المطالبة بحقوقهم وحقوق كل المصريين، وأيضاً هم من لا يبحثون عن مغانم سياسية لأنفسهم كما يفعل غيرهم من أصحاب المصالح الخاصة، فكل القوى المخلصة التي لا تبحث عن مصالحها على حساب الوطن الذي يتسع للجميع بلا تفرقة أو إقصاء، هم حقاً صناع الثورة وهم الذين يريدون رفعة شأن الوطن، أما العابثون أصحاب الضمائر المتلونة الذين يسعون وراء مطالب خاصة بهم، بهدف خلق وضع اجتماعي ينتشلهم من المستوى المتدني لهم، فهم واضحون للشعب المصري جيدا حتى لو أخفوا وجوههم ومقاصدهم ومن يقف وراءهم، وكلنا كمصريين نريد عبور هذه المرحلة الصعبة من حياتنا وتاريخنا بأقل الخسائر الممكنة، بينما يريد من يتربص بهذا البلد أن يغرق في بحار الفوضى اللاخلاقة

وألا تقوم له قائمة، لكن إرادة الله هي الفاصلة والحاسمة في إنقاذ هذا البلد الطيب وهذا الشعب الذي يريد أبسط أنواع الحياة الآمنة.

هل حب الوطن يكون بالتعارض والتشاجر بين مؤيدي الرئيس السابق وبين معارضيه وكأن مصر أصبحت عاقراً أن تلد ابنًا بارًّا يحمي تاريخها ويحفظ حقوق أبنائها؟

لقد أصبح عهد مبارك وتاريخه بكل سلبياته وإيجابياته بين رحمة المؤيد والمعارض، فكل منا يرى مبارك من وجهة نظره هو، من يؤيده يدافع عن إنجازاته وتاريخه ويغض الطرف عن سلبياته وعيوبه ويرفعه إلى مقام الملائكة معصوماً من الخطأ وآمراً بالمعروف، ومن يعارضه يتشدق بسلبياته ويمحو تاريخه ويغفل إيجابياته وأمجاده ويحط من شأنه وكأنه الشيطان كاره الخير والآمر بالمنكر والبغي، إذن أين الإنصاف وأين المصداقية؟!! أين حكم التاريخ وأين روح الإسلام الذي لا يعرف كرهًا ولا بغضاءً ولا تشفيًا ولا انتقامًا؟!!! وإنما يرسخ فينا قيم الرحمة والمودة والتسامح، أين الانتماء لمصر؟! أين حب الوطن في قلوبنا وضمائرنا؟! وإلى متى سنقف مجادلين في حق إنسان يعتقد البعض أنه صاحب تاريخ عظيم وحضارة حقيقية، والبعض الآخر يعتقد أنه صاحب تاريخ مرير وحضارة مزيفة، للأسف الشديد أصبحت قلوبنا كالحجارة بل هي أشد قسوة، إن القصاص من مبارك ونظامه لا يكون بالتشفي ولا بالتشهير في وسائل الإعلام أو على صفحات الجرائد بدون سند أو دليل، وإنما يكون بالمحاكمة العادلة وترك الأمر للقضاء إما بإدانته إذا كان مداناً، أو بالعفو عنه إذا كان بريئاً، ولكن الأهم من الإدانة أو العفو هو تقبل حكم القضاء وعدم التعليق عليه

وعدم التدخل في شئون العدالة واختصاص المحاكم وعدم بلبلة الرأي العام والتشكيك في نزاهة القضاء، لأنه في النهاية يحكم من خلال مستندات وأدلة، أما نحن فنحكم من خلال عاطفة و قلب مجروح غير محايد.

هل حب الوطن يكون بالهجوم الشديد والمستمر على جهاز الشرطة واتهامه بالفساد؟ فجهاز الشرطة كغيره من أجهزة ومؤسسات الدولة يوجد فيه سلبيات وإيجابيات ولكننا ركزنا فقط وبشكل قطعي على سلبياته دون أي إيجابيات؟

إن السلبيات التي ظهرت في جهاز الشرطة وبعض من رجاله، والتي كانت تقف كحائط صد أمام جموع المصريين ضد ممارسة حقوقهم والمطالبة بها بحرية، مما أفقدنا جميعاً إرادتنا التي انتزعت منا جبراً عنا، بسبب تفعيل قانون الطوارئ وسوء استخدامه من قبل المسئولين عن تطبيقه، كان المسئول عنها هو السلطة السياسية التي أفسدت كافة مجالات الحياة عندما أحكمت القبضة الأمنية علينا، ووضعت الحل الأمني الخيار الوحيد أمام تطبيق سلطانها، مما تسبب في تخاذل جميع الوزارات والهيئات عن أداء دورها، تاركين للشرطة مواجهة الجمهور بشكل مباشر سواء كانت في مواجهة اعتصامات أو اعتداءات على أراضي زراعية أو مواجهة الأحزاب السياسية الهشة، التي لا يوجد لها كيان نحترمه حتى الآن، مما أبعد جهاز الشرطة وأرهقه في أمور لا تتفق وطبيعة عمله الأمني، مما شكل عداءً بين الشرطة والشعب، هذا العداء المتراكم بين أفراد الشعب وجهاز الشرطة لا يكمن في طبيعة الجهاز نفسه أو القائمين عليه، بل يرجع إلى ضعف في شخصية بعض من رجال الشرطة الذين اعتقدوا في أنفسهم أنهم أفضل من الآخرين، وأنهم يملكون السيطرة على مجريات الأمور، هذا

الشخص المتعالي سواء في جهاز الشرطة أو غيرها، هو الفاسد الذي يحاول أن يخفي إحساسه بالدونية والوضاعة المتأصلين بداخله في أن يظهر بمظهر التعالي والكبر والتغطرس على الآخرين.

ورغم ذلك لا يمكننا إلقاء اللوم على جهاز الشرطة وحده وتحميله كل أخطاء الماضي، لأننا من وضعنا أنفسنا أمام الذل والضعف بأيدينا، وتنازلنا بمحض إرادتنا عن كرامتنا خوفاً من جبان ومن فاسد، وهانت كرامتنا على أنفسنا فهانت على هؤلاء الفاسدين من ضعاف النفوس، وحتى نتخلص من هؤلاء الفاسدين يجب على كل فرد فينا أن يثقف نفسه بنفسه ويعرف حقوقه وواجباته، حتى يستطيع أن يحفظ حقه مع هؤلاء الذين أساءوا لجهاز الشرطة ودوره العظيم في خدمة الوطن والمواطنين، فهذا الجهاز العظيم الذي حمى مصر داخليا وخارجيا من كثير من الانحرافات، أصبح اليوم.متهماً بالفساد وعلينا جميعاً أن نقف بجانبه حتى يقوم من عثرته، وعلينا أن نتعامل مع هذا الجهاز بإيجابياته وبالدور المنوط به والواجب عليه القيام به، وأن نساعده في المرحلة القادمة، ونعاونه على إصلاح عيوبه بنفسه، وإعادة هيكلة نفسه من جديد، وتطهير نفسه من الفاسدين الذين أساءوا له ولدوره العظيم في حماية أمن الوطن، خاصة وأن البعض منا أصبح يتقمص دور الحقير الفاسد ويتعامل حتى مع المحترمين من رجال الشرطة بالتعالي والغطرسة، الوطن بدون جهاز أمني قوي ومدرب و درجة عالية من الخبرة والكفاءة والتدريب سيكون أرضاً خصبه للنهب والسلب والإرهاب والبلطجة وترويع الآمنين.

هل حب الوطن يكون بنشر الشائعات دون التأكد من صحة الأخبار التي نتناقلها فيما بيننا؟

كثرت الشائعات في الآونة الأخيرة بشكل لافت للانتباه، فلا يكاد يشرق شمس يوم جديد إلا ونسمع بشائعة تنشب مخالبها في جسد البنيان الوطني، تريد النيل منه وتدمير حضارته، ولو نظرنا لتلك الشائعات بعين العقل نجد أنها لا تنطلق بصور عشوائية، بل هي صناعة متقنة ومنظمة ولها خبراؤها وأوقاتها الأنسب. وترجع أسباب ترديد الشائعات إلى انعدام المعلومات الحقيقية وندرة الأخبار الصادقة، والهدف الحقيقي منها هو أن يصرف العدو الجبهة الداخلية عن مشاكلها الحقيقية، ويرهقها بقضايا ومشاكل مفتعلة من أجل تفتيت قواها، ولذلك تعد الشائعات بأنواعها المختلفة حية خبيثة تنفث سمها في المجتمع، بل هي من أشد الأسلحة تدميراً وأعظمها وقعاً وتأثيراً على الروح المعنوية في الأمة التي هي عماد نجاح أمن المجتمعات واستقرارها؛ لأنها تستهدف عمق الإنسان ومصدر طاقته وعطاءه وقيمه ونماءه، فكم من الأبرياء دمرتهم الشائعات، وكم من العظماء حطمتهم الشائعات، وكم من المجتمعات هدمتها الشائعات، وكم تسببت الشائعات في جرائم، وكم فككت الشائعات من علاقات وصداقات، وكم هزمت الشائعات من جيوش، وكم أخرت الشائعات نهضة أمم.

وتبرز خطورة الشائعات حالياً في قيام بعض فئات من الخارجين على القانون بترويج الشائعات الأمنية لأنها الأكثر تأثيراً في إثارة البلبلة والهلع بين الناس، مما يساعدهم في تحقيق أهدافهم الإجرامية، الأمر الذي يضرب المجتمع في مقتل ويسبب حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الأمني، أيضا هناك نوع آخر من الشائعات يتسبب في إثارة الفتن الطائفية التي يروجها ضعاف النفوس والمغرضون، من أجل زرع روح الكراهية بين المصريين وتفكيك النسيج الوطني لأبناء الشعب المصري، والأخطر من ذلك عندما تكون الشائعة سلاحًا يستخدمه

مواطنون صالحون امتزجت الشائعة بعقولهم فاجتذبتهم إليها فأصبحوا أدوات نقل وترديد دون أن يدركوا أنهم أداة في مخطط بشع لأشد أنواع الحروب خسة ونذالة، ولن نذهب بعيدًا؛ فرسول الله ﷺ لم يكن بمنأى من الشائعات، وكلنا يعرف حادثة الإفك، التي طعنت في عرض رسول الله وهزت بيت النبوة وهزت مشاعر المسلمين جميعاً، ولذلك إذا لم يتكاتف كل أفراد الشعب في مقاومتها ودرئها بكل عنف فإنها ستقضي علينا جميعاً، وستجعلنا جميعاً أسلحة مشهرة في وجوه بعضنا البعض، فنحن كنا وسنكون وسنظل شعب مصر خير أجناد الأرض وفي رباط، فتجمعوا في نصرة مصر لا في خرابها ودمارها بدرء الفتن ووأد الشائعات والصبر وعدم التعجل حتى لا نكون أداة وبدون قصد في يد الأعداء لتدمير وطننا الحبيب.

هل حب الوطن يكون بالالتفاف حول نتيجة الاستفتاء على الإعلان الدستوري بالجدال المستمر بين القوى السياسية المنقسمة ما بين داع إلى الدستور أولا ومؤيد للانتخابات أولا؟

كان النظام السابق بما يملكه من سلطان جائر يقف ضد إرادة المصريين في أي انتخابات بالتزوير، وعندما استطاع الشعب المصري لأول مرة بعد ثلاثين عاماً الالتفاف حول حقه في التصويت وإبداء الرأي في تحديد مجريات الحياة السياسية، جاءت لحظة فارقة في تاريخ المصريين في أول تجربة ديمقراطية حقيقية من خلال الاستفتاء على الإعلان الدستوري، وما صاحبه من استقطاب حاد بين مختلف القوى السياسية وتصاعد المواجهات بين الطرفين والانقسام الحاد بين القوى السياسية، والمواجهات التي اتسمت بالتربص خاصة بين الليبراليين

واليسار من جانب والإسلاميين من الجانب الآخر، وهي معركة جرت على كل الساحات السياسية والإعلامية واستخدم كل طرف نزاعاته تجاه الآخر، ومحاولات الإقصاء بل والتخوين والاتهامات بالتمويل والعمالة للخارج سواء لدول الخليج أو الغرب، وقاد ذلك لما سمي بمعركة الدستور أولاً أو الانتخابات، وصار التراشق عنواناً للمرحلة مما أفسد علينا فرحة الانتصار لأصواتنا الانتخابية، فالعبرة لم تكن بالموافقة على الاستفتاء أو الرفض، وإنما كانت فرحتنا بعرس الديمقراطية الأول في مصر دون تزوير أو التفاف، والسؤال: لماذا يتخوف هؤلاء من التجربة الديمقراطية الحقيقية ويحاربونها بعد أن أطحنا بمن كان يمنعنا من ممارستها بحرية وأصبح في استطاعتنا أن نختار من يمثلنا بحرية.

وبافتراض أنه تم تعديل الدستور أولاً فهل العبرة بالمواد ونصوصها؟ أم بتفعيلها وتطبيقها؟ فالدستور القديم كان يراعي كثيرًا من الحقوق والحريات ولكن القائمين على السلطة لم يضمنوا تنفيذها وتطبيقها القائم على احترام نصوص القانون، بما يحفظ كرامة المصريين، وماذا لو تم تغيير مواد الدستور بأكملها وجاء مجلس نيابي لا يمثل إرادة الشعب، هل سيشفع لنا تغيير مواد الدستور في المطالبه بحقوقنا؟ وإلى متى سوف نستخدم إرهاب الانفلات الأمني كوسيلة للضغط على إرادة المصريين وتخويفهم من ممارسة حقهم في التصويت والانتخاب دون أن تلحق بهم أي أضرار؟ وهل المصريون بعد أن تفجرت قواهم ضد استبداد الحاكم أصبحوا عاجزين عن حماية أصواتهم في الانتخابات وحماية إرادتهم من التزوير؟ فهؤلاء المصريون الذين حموا مصر بأكملها وحموا

بيوتهم وأموالهم وأعراضهم في ظل غياب الجهاز الأمني وقت بدايات الثورة، هؤلاء قادرون على حماية أصواتهم وإراداتهم في التعبير عن أنفسهم والوقوف ضد البلطجة والتزوير، ولذلك فنحن بحاجة ماسة للانتخابات وإنهاء المرحلة الانتقالية سريعاً، من أجل تجديد شرعية النظام السياسي في مصر، ونقل إدارة البلاد إلى سلطة منتخبة من الشعب انتخاباً نزيهاً ولكن دون المساس بإرادة الشعب في نتيجة الاستفتاء الشعبي، أول نتيجة ديمقراطية للثورة المصرية.

وكأشياء كثيرة ضاعت وسط زحام الاختلاف والجدل، جاءت وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور بخلاف جديد، فمن يؤيد الوثيقة يرى أنها تساعد فقط في صياغة دستور يعبر عن طموح وآمال الشعب ويصون المجتمع من مغبة مخاطر الوقوع في بئر احتكار تيار بذاته للحياة السياسية خاصة، ونحن بصدد مرحلة غاية في الخطورة، ويجب أن تكون هناك ضمانات لاستقرار وتقدم المجتمع، وأن مصر لا تملك تجربة سياسية يمكن أن تقدمها على نحو يخدم المجتمع ويدعم مسيرة بناء الدولة الديمقراطية، لذا يجب أن تكون هناك أطر حاكمة تساعد في صياغة الدستور، ويتم من خلالها إرساء دعائم المجتمع الديمقراطي، وأن الوثيقة يقتصر دورها في أن تضع الثوابت أمام الجمعية التأسيسية دون أن تنشئ قواعد جديدة أو تسعى لإلزام واضع الدستور بها، وإنما تحتوي على أشياء تتعلق بمدنية الدولة، وأن السيادة للشعب والحق في المواطنة والتعددية وقبول الآخر وحماية سلطات الدولة وسيادة القانون واستقلال القضاء وحرية العقيدة والرأي والحياة الخاصة وغيرها من الأشياء التي لا يختلف عليها أحد، وهذا هو الجوهر الذي تحاول القوى الرافضة طمس حقيقته وتصويره للناس على هيئة أشياء أخرى

تثير حفيظتهم وتدفعهم للرفض دون الوقوف على حقيقة الموضوع، والبعض الآخر والذي يعارض الوثيقة يرى أن هناك قواعد تسير عليها المرحلة الانتقالية وارتضاها الشعب في استفتاء عكس مدى الوعي الذي استقر في وجدان الناس، غير أن هناك اتجاهًا يعمل على غير رغبة المصريين ويحاول الالتفاف وطمس إرادة المصريين في أول تجربة ديمقراطية مارسها المجتمع المصري بالموافقة على الاستفتاء الذي أجري على الإعلان الدستوري، وأن هذه الوثيقة جاءت لتشوه إرادة الأمة وما عقدت عليه العزم حتى تعبر البلاد من محنتها.

وبين مؤيد ومعارض لا أرى سوى النوايا السيئة في الوصول إلى كرسي السلطة في وقت عصيب نريد فيه بناء دولة ديمقراطية عانت طويلا من التجريف السياسي وإهدار قيمة الفرد والمجتمع، فمازال هناك أطراف لا تريد لمصر ومواطنيها الخير في أن تخوض ثمار التجربة الديمقراطية التي ستبعث في نفوسنا الأمل في بناء مصر كدولة قوية وصاحبة تاريخ وحضارة كما كانت، إنني أقول لهؤلاء ممن أرادوا أن يعتلوا كرسي السلطة، لا تكونوا ضمن أشخاص صنعتهم فرصة، ولكن نريد منكم أن تكونوا ممن يصنعون الفرص لشباب انتزعوا حقهم في تحقيق مصيرهم لتحقيق حلم بات يسكنهم، وإلا سوف تخرج الثورة عن مسارها ونهدر ما تحقق بسبب أجندات خاوية على عروشها، إلا من مطامع شخصية أو حزبية تناست مصلحة الوطن، فالذي يهدد مصير أي وطن ليس إلا جمود الفكر تحت رايات الأنانية الحزبية والطائفية والمذهبية، إننا نحتاج في هذا الوقت إلى التماسك والوحدة خاصة وأنه في ظل هذا الاستقطاب الفكري تنتعش قوى التطرف، حيث يجري الترويج والادعاء ويصبح من الصعوبة

التمييز بين الوجوه الحقيقية التي تراعي حقوق مصر، وبين الوجوه الزائفة التي لا تريد لمصر الاستقرار، فالكل أصبح يستتر خلف عباءة الديمقراطية، في الوقت الذي تناسوا فيه جميعاً معناها وأهدافها، فالديمقراطية الحقيقية هي التي تنبع من إرادة ذاتية لمصر ومواطنيها، لأنهم وحدهم هم القادرون على تأمين الطموح الديمقراطي المشروع وحمايته من الأجندات الخارجية من خلال إرساء دعائم المجتمع الديمقراطي القائم على الحرية والمساواة واحترام حرية الإنسان وكرامته، لا أن تسعى إلى تحقيق مصالح سياسية خاصة في ظل ضعف مؤسسات الدولة وانهيار اقتصادها، مصر تحتاج منا أن نترفع عن مطالبنا وأن نحميها من أعدائها لا أن نتناحر ونستغل طيبة الشعب المصري في تحقيق ما يسعى إليه كل طرف لا يعرف معنى الوطنية وقيمة مصر.

هل حب الوطن يكون بما تشهده مصر الآن من إرهاب فكري وتطرف عقائدي، الأمر الذي يعد مؤشرًا خطيرًا على ضعف النفوس وضعف القيم والأخلاق التي يحثنا عليها سواء كان الدين الإسلامي أو المسيحي؟

لقد أصبحت الفتنة الطائفية خطراً داهماً بل وإحدى أدوات الثورة المضادة التي تساعد في هدم استقرار وأمن البلاد التي تعاني بالفعل اضطرابًا واهتزازًا داخليًا من جراء التخلص من آثار العهد البائد، وليس هناك سبيل من الخروج من هذه الأزمة إلا بالفهم الصحيح لقيم ومبادئ الدين الإسلامي والمسيحي في إعلاء قيم التسامح والمودة والإيثار وإنكار الذات والابتعاد عن حب النفس والتسلط واستخدام الدين كوسيلة ضغط، ليس لنصرة دين على آخر وإنما عن فهم خاطئ لصحيح الدين وتعاليمه السمحة، فالدين الإسلامي

يحثنا على معاملة غير المسلمين بالبر والإحسان ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ ﴾ [الممتحنة]، كما أباح الإسلام مؤاكلة أهل الكتاب وتناول ذبائحهم ومصاهرتهم في الحدود الشرعية المسموح بها، قال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٥﴾ ﴾ [المائدة]، كما حث الإسلام على الترفق في الحديث معهم ومجادلتهم بالحسنى لأن في ذلك نزعًا للأحقاد، وتنقية للنفوس مما يعلق بها من حقد، قال تعالى: ﴿ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [العنكبوت]، كذلك حث الإسلام على توفير الحياة الآمنة لهم كما حث على الصدق والعدل والسلام مع غير المسلمين. قال الرسول ﷺ: **«من آذى ذميًا فأنا خصمه، ومن كنت خصمه، خصمته يوم القيامة».**

كل ما سبق يدعونا إلى مواجهة التطرف الفكري والعقائدي بنوع من الوعي والثقافة الدينية، حفاظا على أمن مصر وأمن إخواننا المسيحيين، حتى لا ندخل في نفق مظلم ليس له نهاية، وقتئذٍ سيخسر الجميع وستضيع مصر من بين أيدينا. فدين الله الذي بعث به عيسى - عليه السلام - ومحمدًا ﷺ، يحثنا على محبة الآخر والتعايش معه حتى لو اختلفنا معه في العقيدة، فمصر ستبقى وطن الجميع مسلم ومسيحي نعيش فيه بمحبة وألفة وترابط، نحزن ونفرح معاً في ملحمة وطنية

رائعة، فكلنا أبناء هذا الوطن على وكلنا محبوه وكلنا نعشق ترابه، فالجميع مهما كانت أفكارهم ومواقفهم شركاء في الوطن على الشيوع، وهذه الشراكة لا تقبل القسمة، وحمايتها مسؤولية الجميع، فالخطر العام لا يفرق بين المواطنين، والفتنة لا تصيب الظالمين وحدهم، وعلى جميع القيادات الوطنية بجميع فئاتها وتوجهاتها وأفكارها من منطلق مسؤوليتها الوطنية والقومية والإنسانية، التصدي لحماية الوحدة الوطنية من خصومها بمحاصرة كل الدعوات الداخلية والخارجية التي تستهدف تفكيك الوحدة الوطنية والنيل من سلامة الوطن ومستقبل أبنائنا، فالوطن هو ميراثنا لأبنائنا وأحفادنا، وعلى كل مصري أن يحافظ على ميراثه وحقه في الوطن حتى نسلمه لأبنائنا وأحفادنا ونحن آمنون مطمئنون على مستقبلهم فيه، فالمستقبل لهم والوطن يبني ويتطور لخدمتهم، وإلا سنورث لأبنائنا وأحفادنا العار، ولن يغفر لنا أولادنا ذلك ولن يغفر لنا التاريخ.

هل حب الوطن يكون بالنقد الدائم المبرر أحيانا وغير المبرر أحيانا أخرى لأي قرارات تصدر من مجلس الوزراء والوزراء؟

بالرغم من النوايا الحسنة لحكومة عصام شرف والسمعة الطيبة التي يحظى بها رئيسها ومعظم وزرائها الذين أكدوا جميعهم عقب توليهم الحقائب الوزارية، أن مهمتهم الأولى تتمثل في تحقيق أهداف الثورة والمحافظة مكتسباتها وتحقيق مطالبات المواطنين، وأن الحكومة ستنطلق من عدة مرتكزات أساسية، يتم من خلالها تحقيق الأمن وتحسين مستوياته وضمان الحد الأدنى من حاجة المواطنين بتوفير الخدمات والسلع الضرورية التي يحتاجها المواطن المصري، وضبط الأسعار باعتبارها الوسيلة الوحيدة لشعور الإنسان بالكرامة والأمان

على مستقبله ومستقبل أبنائه، والعمل على ضمان الحرية وتحقيق العدالة الناجزة، وتحقيق العدالة في المحاكمات، وإنجاز مهام التحول الديمقراطي، وتهيئة المناخ لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتفعيل قانون الغدر الخاص بمحاكمة المتهمين بإفساد الحياة السياسية، بالإضافة إلى العمل على إنهاء حالة الطوارئ وغيرها من الوعود الكثيرة التي أزاحت كثيرا من الهموم التي كانت تثقل كاهل المصريين، لكن للأسف الحكومة عجزت عن توفير كل ما وعدت به، وجاءت جراح الماضي لتظهر من جديد، بل جاءت أشد قسوة وأكثر عمقا لأنها تستهدف النيل والمساس بكيان الدولة واستقرار أمنها الداخلي، حتى أصبحت القرارات التي تصدر من الحكومة ضعيفة وتطبيقها عقيماً، حتى أفقدها ذلك سيطرتها على ما تملكه من مقومات السيادة الجميع.

وربما يرجع إخفاق الحكومة في تحقيق وعودها إلى أسباب كثيرة، منها التأخر في إصدار القرارات التي لا تتم إلا بضغط شعبي، مما يجعل الحكومة متراخية في أداء واجباتها، كذلك عدم تفعيل آليات القانون العقابي بشكل حازم وحاسم على المخطئين، ومخاطبة الشعب بنتائج التحقيقات أولاً بأول في الأحداث التي تشهدها مصر يومياً، وخاصة في القضايا التي تشغل بال الرأي العام، والأهم من ذلك كله هو تخلي المصريين عن واجباتهم تجاه الوطن فأصبح الجميع يطالب بحقوقه المشروعة، ولكن بدون أي مسؤولية وطنية، وساعدهم في ذلك السياسيون المخضرمون وأصحاب القدرات العالية في التلون وتغيير الجلود والأوجه وأصحاب الألسنة الطويلة، ممن يجيدون المناورات والمحاورات السياسية على الفضائيات، وقد تمكنوا بالفعل من إجادة أدوارهم بدقة، وانطلقوا

في عالم استغلال الفرص واستثمار الفوز، وبدأوا يسحبون من الثورة بريقها ويلتفون عليها، غير أن ذلك لا يعفي الحكومة من تحمل مسؤوليتها كاملة إزاء مطالب المواطنين، فهذه الاحتجاجات تقتضي من الحكومة التفكير ووضع الحلول لمواجهتها، والعدول عن المواجهة الأمنية للمحتجين قدر الإمكان، وتبني خطاب سياسي يطمئن المواطنين أن مطالبهم المشروعة هي نصب اهتمامها، من خلال تبني استراتيجيات وسياسات تسعى للاستجابة لهذه المطالب بجدية، واتخاذ خطوات عملية للبدء في تنفيذ تلك المطالب، وإلا سيتحول الأمر إلى صراعات طبقية متناثرة ومحدودة ثم يتحول بعد ذلك إلى صراع شامل لا يبقي ولا يذر.

لقد استطاع الثوار بالفعل عن طريق المليونيات، فرض إرادتهم والإطاحة بحكومة شرف والمطالبة بحكومة إنقاذ وطني ثورية يرأسها البرادعي، وقد استجاب بالفعل المجلس العسكري لمطالب الثوار، وقبل استقالة حكومة دكتور شرف وكلف الدكتور كمال الجنزوري بتشكيل حكومة جديدة، وأعتقد أن اختيار الجنزوري يرجع سببه لما يتمتع به هذا الرجل من خبرة سياسية واقتصادية تؤهله لتحمل مهام هذه المرحلة الصعبة، ورغم ذلك انقسم الشارع المصري ما بين مؤيد ومعارض لرئيس الحكومة الجديدة، وقام بعض الأشخاص بالاعتصام أمام مجلس الوزراء اعتراضاً على حكومة الجنزوري، واستمراراً لمسلسل الانتقادات الموجهة لأي قرارات تصدر من المؤسسة العسكرية، مدعين التفاف المجلس العسكري على طلبات المتظاهرين، باختياره لرجل يتعامل بفكر العقد التاسع من القرن الماضي، وعدم تشكيله لحكومة إنقاذ ثورية حقيقية، وللأسف لم يكن

هناك رؤية واضحة لهؤلاء المعتصمين لرفضهم لحكومة الجنزوري، فالرفض من أجل الرفض فقط، ولا أرى هدفًا من ذلك سوى إسقاط هيبة الدولة، فكيف نحكم على إنجازات أو إخفاقات أي حكومة دون إعطائها الفرصة لتستطيع من خلالها مباشرة أداء عملها، وأي عقل يقبل قيام هؤلاء المعتصمين بمنع رئيس الحكومة من الدخول إلى مكتبه في مجلس الوزراء، والتأكيد على أنهم سيستمرون في اعتصامهم حتى تتم الاستجابة لمطالبهم بإقالة حكومة الجنزوري وتشكيل حكومة إنقاذ وطني معبرة عن طموحات وأهداف الثورة، وهو ما رفضه غالبية الشعب المصري وطالبوا المعتصمين بفك الاعتصام أو تعليقه وإعطاء فرصة للحكومة لمباشرة مهام عملها، وفي أول بيان للحكومة تعهد الجنزوي بأن أولى اهتمامات الحكومة الجديدة سوف تتمثل في استعادة الأمن للشارع المصري، ومحاولة انتشال الاقتصاد من حالة الركود التي أثرت بشكل كبير على مستوى المعيشة للأسر المصرية، وبالفعل كان بيان الحكومة مبشرًا، واستطاعت الحكومة في أقل من أسبوع من توليها مهامها أن تقدم بادرة خير للشعب المصري، من خلال الظهور المكثف لرجال الشرطة في الشارع، وحل أزمة اسطوانات الغاز، واللقاءات المستمرة مع المتظاهرين الذين اتفقوا جمعيا في لقاءاتهم مع رئيس الوزراء، بأن كل مجموعة أو ائتلاف تم مقابلتها ليست من ثوار ميدان التحرير ولا تمثلهم، واللقاءات المستمرة مع رجال الأعمال لتقديم رؤية واضحة لاستعادة الاقتصاد المصري الذي أوشك على الانهيار الأكيد.

فالحكومة ليست مسؤولة وحدها عن بناء الديمقراطية الحقيقية التي نبغيها جميعاً، ولكن تكاتف المواطنين مع الحكومة والاستجابة لما يراه المجلس

العسكري بتحكيم العقل والضمير هما السبيل للخروج من هذه الأزمة التي ستعصف بنا جميعاً وحتى انتهاء المرحلة الانتقالية، خاصة أنه لا يمكن أن تلبي السلطة الحاكمة في المرحلة الانتقالية كل المطالب المتضاربة لأنها إذا انحازت لفئة معينة أو فرضت وجهة نظرها فستتحول تلك السلطة من سلطة مؤقتة تحمي الثورة إلى سلطة ديكتاتورية، مما سيزيد من احتقان الفئات التي انحازت ضدها، فالاستمرار في محاولات التأثير على الحكومة من خلال التجمهر وفرض التوجهات بالقوة وبالضغط، قد يؤدي إلى تشرذم المجتمع واتجاهه نحو الفوضى وأيضاً نحو الحكم الديكتاتوري القمعي لاستعادة هيبة الدولة أمام هؤلاء الناشطين السياسيين والذين على ما يبدو معجبون بهذه التسمية دون إدراك لمعناها الحقيقي، لأنها تصورهم في شكل أكبر بكثير من أحجامهم الحقيقية، فالكل أصبح محللاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والكل أصبح خبيراً أمنياً وإستراتيجياً، ولعل هذا يدعونا إلى ضرورة أن نأخذ الأمور مأخذ الجد، وأن نعيد حساباتنا ونبتعد عن الشعارات، وأن نكون أكثر جدية في التعامل مع الواقع، فالواقع الجميل يبدأ من الحلم، ويجب أن تكون أحلامنا في بناء مصر صاحبة الحضارة والتاريخ كبيرة بقدر عظمة وحب مصر في قلوبنا.

هل حب الوطن يكون بمحاولة فرض القوة والنيل من كرامة المجلس العسكري والتشكيك في نواياه ورغبته في الاستيلاء وعدم تسليم السلطة إلى سلطة منتخبة بإرادة المصريين؟

هذا ما تسعى إليه القوى السياسية ذات الأجندات الخاصة، والتي لا تعرف كيف تراعي المصلحة الوطنية ومتطلبات الفترة الانتقالية، هذه القوى التي دعت

إلى مليونية «شكراً عودوا إلى ثكناتكم»، وتحاول بشتى الطرق إثارة الشكوك في نوايا المجلس العسكري وعدم رغبته في تسليم السلطة، وقد فشل مخططهم وجاءت الرياح بما لا يشتهي هؤلاء، وفشلت مليونيتهم، وما أسعدني بفشل هذه المليونية أنها جاءت في عيد احتفال القوات المسلحة بنصر أكتوبر فكانت رسالة محبة وتقدير من جموع المصريين، وتأكيد ثقتهم بالمؤسسة العسكرية ، فالمجلس العسكري الذي حمى الثورة وكان شريكاً فيها لم يفعل مثلما فعلت الداخلية في الوقوف بجانب السلطة وحمايتها، وإنما حمى الثورة بالوقوف بجانبها والتأكيد على مشروعية أهدافها، وعلى الجميع أن يرجع بذاكرته إلى الوراء ليتذكر بيانات المجلس العسكري بعد نجاح الثورة، وتأكيده أنه يريد أن تكون الفترة الانتقالية قصيرة لا تزيد عن ستة أشهر، يتم فيها إجراء الانتخابات البرلمانية وتسليم السلطة إلى رئاسة مدنية منتخبة، وقتها رفضت معظم الأحزاب والقوى ذلك ونادت بتشكيل مجلس رئاسي لإدارة المرحلة الانتقالية، وألا تقل الفترة الانتقالية عن سنتين ولا تزيد عن أربع سنوات، وانشغل هؤلاء جميعاً بقضايا ثانوية مثل: الدستور أولاً، أم الانتخابات أولاً، أم انتخابات الرئاسة أولاً، أم انتخابات المجالس النيابية أولاً، بالإضافة إلى الانفلات الأمني والمطالبات الفئوية وغيرها من المشاكل التي تواجهها مصر حالياً، وهو ما زاد طول الفترة الانتقالية التي حددها المجلس العسكري بستة أشهر، وهم من تسببوا في ذلك، واليوم تشكو من طول الفترة الانتقالية، وسوء إدارة المجلس العسكري، لأننا نستعجل الأمور ونطالب بالمستحيل، فالإعلان الدستوري الذي وافق عليه الشعب المصري، قد أعطى للمجلس العسكري ثلاث خيارات لتسليم السلطة، ستة أشهر التي حددها المجلس العسكري، انتخابات المجالس النيابية، انتخاب رئيس جمهورية، وهذا معناه أن المجلس العسكري يتعامل مع الأمور وفقا للإعلان

الدستوري، ومع ذلك استغل الجميع عدم ثقافة غالبية الشعب المصري، وبدأوا الترويج واتهام المجلس العسكري برغبته في احتكار السلطة لنفسه.

إلى أن جاء الوقت الذي كنا نخشى منه جميعاً، ونجح هؤلاء في تنفيذ مخططهم في إحداث الوقيعة بين الجيش والشعب، فكانت أحداث ماسبيرو التي أحزنت القلوب وأدمعت العيون المصرية، حين سالت الدماء وأزهقت الأرواح واصطدم الشعب بالجيش، الذي يحمينا ويحمي سيادة مصر، وهو ما سعى إليه الكثير من الأيادي القذرة التي لا تريد لمصر استرجاع قوتها وهيبتها، وهو ما حذر منه المجلس العسكري مراراً وتكراراً، حينها أكد وجود مخطط لتدمير الدولة المصرية، وعلى الجميع أن يلتزم الهدوء لتحقيق الاستقرار ونقل البلاد إلى سلطة مدنية منتخبة، وأن هناك أموالاً كثيرة تصرف، وإن هناك جهات وحركات وائتلافات كثيرة يتم تمويلها من الخارج، في سبيل نشر الفوضى الشاملة حتى تتهدم أركان الدولة، وكان هناك اتهام واضح من قبل المجلس العسكري لحركة ٦ أبريل، بأنها تسعى لإحداث فتنة بين الجيش والشعب، ورغم ذلك تم إلقاء التهم حينها على المجلس العسكري، وقام الإعلام والثوار بتوجيه الانتقادات للمجلس في أنه يريد إحداث الفرقة بين الشعب المصري من أجل الاستيلاء على السلطة، واليوم ومع تزايد الأحداث الدامية التي تشهدها مصر، بدأت بعض وسائل الإعلام مرة أخرى تعيد النظر فيما أكد عليه المجلس العسكري، وتتهم بعض الحركات والأشخاص بتلقيهم أموالاً من الخارج، للنيل من المؤسسة العسكرية وتفكيك قواها، مثلما حدث مع جهاز الشرطة، فجاءت أحداث شارع محمد محمود في محاولة لاقتحام مبنى وزارة الداخلية، ثم أحداث مجلس الوزراء، وشارع القصر العيني، ومحاولة الهجوم على البرلمان، وإحراق المجمع العلمي الذي يحوي وثائق هامة وخطيرة مثل خرائط

سيناء وطابا والمستندات التي تثبت أحقية مصر فيها، وكذلك خرائط حوض النيل والاتفاقيات على حصص مصر من المياه، وهي أشياء لا يدرك أهميتها إلا الأيدي الخفية التي تعي أين وكيف تخرب، لتضاف هذه الأحداث إلى سلسلة الأحداث الغريبة والمجهولة المصدر والتفاصيل، ففي كل مرة تشتعل النيران وتسيل دماء مصرية بأيدٍ مصرية، ولا نعرف من هو الفاعل الحقيقي، ومن الذي يشعل النيران في جسد الوطن، فالصورة لا تزال ضبابية، فالبعض في سياق تفسيرات المؤامرة تحدث عن سيناريو للفوضى، لكن أحداً لم يذكر لنا من يرعى هذه الفوضى على وجه الدقة، هل يتحمل وزرها المجلس العسكري؟ هل افتعلها الثوار لتجديد الصدام مع الإدارة الحالية للبلاد؟ أم أن الطرف الثالث المجهول الذي أنهكنا البحث عنه دون جدوى خلال الفترة الماضية هو الفاعل الحقيقي؟

ووسط ذهول الجميع من غموض اليد الفاعلة والمنفذة لتلك الأحداث المأساوية، فإن العقل يقول إن هناك يدًا خارجية وأخرى داخلية يتعاونان على حرق الأخضر واليابس في مصر، لزعزعة استقرار البلاد وأمنها القومي ووحدتها الوطنية، وأننا مازالنا تحت رحمة أذناب النظام السابق، الذين يخططون في الخفاء لتدمير مكتسبات الثورة العظيمة، ضمن سيناريو الثورة المضادة، كما أن هناك دلالة رمزية على حريق مبنى مجلسي الشعب والشورى وكذلك مبنى مجلس الوزراء، حيث يدل ذلك على أنه يوجد حالة رفض لقيام حياة سياسية في البلاد، وأن هناك رغبة من المتسبب في هذه الأحداث في عدم قيام أركان الدولة، خاصة وأن مصر بدأت تتحرك وتهدأ بعد الانتخابات، فقبل بدء الانتخابات البرلمانية وقعت أحداث مشابهة، كان الهدف منها تأجيل الانتخابات لحين إشعار آخر، فالجميع كان يراهن على أن الانتخابات لن تتم، ولن يستطيع المجلس العسكري

حمايتها، وسوف يكون هناك بحور من الدماء، بالرغم من تأكيد المجلس العسكري مراراً وتكراراً، أنه قادر بما يملكه من قوة على تأمين الانتخابات، وحماية مصر من أي عدو يريد أن يستهدف أمن الوطن، ولكن حتى يتحقق ذلك لابد من الهدوء وإعطاء الفرصة للعمل، ومع ذلك رفض المجلس العسكري كل المحاولات التي كانت تنادي بتأجيل الانتخابات وأجرى الانتخابات في موعدها، ووضع جدولاً زمنياً لنقل السلطة، لكن يبدو أن الأطراف الداخلية المدعومة من الخارج أرادت إفشال الانتخابات، فقامت بتكرار السيناريو السابق نفسه بعد الجولة الأولى والثانية من الانتخابات، وأن هناك أجهزة مخابرات أجنبية بدأت تلعب في الأرض، وهناك من يمول حركات البلطجة، ومع ذلك رفض البعض ما يراه العقل وبدأوا مرة أخرى بتوجيه تهمة قتل المتظاهرين إلى المجلس العسكري، وكأن المجلس العسكري المصري الذي يحمي أمن الوطن، أصبح شيطانا وتجرد من مشاعره الإنسانية، واستباح لنفسه دماء المصرين، أيضا مازال الإعلام المصري الرسمي والمستقل له الدور الأكبر في تصعيد الأمور بهذا الشكل المأساوي، فمازالت التغطية الإعلامية مرتبكة ومتناقضة، بشكل أصاب الجماهير بالحيرة، وجعلها عاجزة عن معرفة المسؤول الحقيقي عما حدث، ففي الوقت الذي حمل فيه التليفزيون الرسمي المعتصمين مسؤولية ما حدث، ومطالبته الجماهير صراحة بالنزول إلى شارع القصر العيني ومجلس الشعب لحماية تلك المؤسسات التي تمثل هيبة الدولة، حملت القنوات الفضائية المستقلة الجيش مسؤلية التصعيد، بعد أن قاموا باحتجاز المعتصمين داخل المجلس واعتقال العشرات منهم وضرب أحدهم ضرباً مبرحاً. الأخطرمن ذلك كله هم أطفال الشوارع فهم بمثابة «شوكة في ظهر المجتمع»، وأنهم بمثابة القنبلة الموقوتة التي ستنفجر

يوماً في قلب الوطن، وها هي الشوكة أصبحت خنجراً، وها هي القنبلة تنفجر، هؤلاء الأطفال الذين لم يعودوا أطفالاً، وجدوا أنفسهم مثل القطط والكلاب الضالة يجولون في الشوارع، هدفهم سد الجوع الفطري الذي تنادي به أمعاؤهم وفي سبيل سد الجوع يفعلون أي شيء، ليس هناك عيب أو حرام، ليس هناك من يربي أو يوجه، فيمتهنون السرقة ويحترفونها في سبيل الحصول على الطعام، ثم تأتي المرحلة الأخطر حين تنادي الطبيعة الفطرية بأشياء واحتياجات جديدة أكبر من مجرد الطعام والشراب، وبحكم انعدام العلم وانعدام معنى الدين وانعدام القدوة فكل شيء مباح، فهم يتناسلون ويتكاثرون، ويخرج جيل جديد وجيل تلو جيل وجميعهم بأبنائهم محلهم الشوراع والخرابات، لا يردعهم شيء عن الإدمان والذي في سبيل الحصول عليه يفعلون أي شيء، إضافة إلى شعورهم العدائي تجاه كل أفراد المجتمع الذين لديهم حياة أسرية واضحة المعالم، هذا الشعور العدائي يحملهم على فعل كل ما هو عدواني فيحترفون البلطجة والإرهاب والسطو والقتل والاغتصاب، فليس هناك أي وازع أو ضمير يحول بينهم وبين ارتكاب أي نوع من الجرائم، إلى أن انتهى بنا المطاف إلى نتاج انعدام الإحساس لديهم بقيمة الوطن ومعنى الانتماء وأهمية الولاء وقدسية الأرض والتضحية بكل غالٍ ونفيس فداءً لأمان واستقرار وطنهم، فهم لا يعلمون ما هو الوطن؟ وما هو الانتماء؟ مثلث مغلق هو المحرك لكل طاقاتهم وهو الحاوي لكل أهدافهم وكل قيمهم وكل أغراضهم الدنيوية، مثلث الطعام والجنس والمخدرات، والذي في سبيل تحقيق جميع أركانه يفعلون أي شيء يطلبه من سيدفع، وهم الآن في الظروف التي تمر بها مصر وفي ظل انكسار شوكة الأمن، أصبحوا أداة يستخدمها الغزاة المستترون، الذين ببساطة وسهولة ويسر حولوا هؤلاء إلى خناجر تضرب بقوة وبعنف في

قلب الوطن، الوطن الذي بأيدي النظام السابق أسقطهم من حساباته وتركهم يتكاثرون ويتوحشون وأصبحوا أشباه المستذبين ينهشون في جسد الوطن، وأياً كان الفاعل الذي نعرفه جمعياً، فكيف سيقف المصريون صفاً واحداً في مواجهة الفقر والبطالة والمشاكل الاجتماعية، التي نعاني منها جمعيا بسبب النظام الفاسد الذي حكم مصر بالعصا والتخويف، وكيف سيتكاتف المصريون لكسر شوكة العدو الواقف لنا خلف الحدود متربصاً بنا يريد أن يسترد كرامته التي فقدها أمام العالم أجمع في حرب أكتوبر، وهو الآن يتحكم في مصير جميع شعوب العالم بالفكر الماسوني والتخطيط المنظم لفرض سطوته على العالم، هذا العدو المتوحش لا يهمه كل ذلك قدر ما يهمه إضعاف مصر وإذلالها، ويستخدم الآن المصريين أنفسهم كسلاح لتحقيق ما يسعى إليه.

وفي أول رد فعل بعد أحداث مجلس الوزراء للمجلس الاستشاري، الذي تم تشكليه لمعاونة المجلس العسكري وتقديم المشورة في أي قرارات تصدر من قبل المؤسسة العسكرية، جاء الرد مخيباً للآمال، وبدلاً من أن يتحمل المجلس الاستشاري بالتضامن مع المجلس العسكري المسؤولية وتقديم الحلول لإنهاء حالة الاحتقان ووقف نزيف الدماء المصرية، استقال عشرة أعضاء من المجلس الاستشاري المكون من ثلاثين عضواً، وبدأ هو الآخر في توجيه التهم للمجلس العسكري، وهذا أمر شديد الخطورة؛ لأن المجلس الاستشاري هو الحلقة الوسيطة بين المجلس العسكري والمجتمع السياسي المصري، وغيابه يؤدي إلى مزيد من التدهور في علاقة الجيش بالشعب، وهذا ما لا نرضاه أو نريده، فوجود المجلس الاستشاري في هذه المرحلة يعد ضرورة وطنية، إذا كنا لا نريد للمجلس العسكري أن يدير الفترة الانتقالية منفرداً، وإذا كنا نريد له أن ينقل السلطة بأمان

خلال نحو ستة أشهر، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل انقسمت القوى الوطنية وانقسم الشعب المصري بين مؤيد ومعارض لاستمرار المجلس العسكري في إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية، فما حدث في ميدان التحرير والعباسية ومختلف ميادين مصر من قبل جميع التيارات السياسية، سواء التي تؤيد المجلس العسكري أو التي لا تؤيده، لا يعدو ذلك سوى استعراض للقوة في محاولة لفرض السيطرة على مقدرات الحياة السياسية، فهل أصبحت مصر فريسة سهل اصطيادها من قبل الأعداء، أم أنها أصبحت غنيمة يتقاسمها المصريون أنفسهم؟ فالصدام الذي يرغب هؤلاء أن يحدث بين الشعب والجيش، قد يدفع البلاد داخل دوامة لا يعلم مداها أحد وتعم الفوضى بشكل حقيقي، ووقتها تتحقق أهداف بعض أصحاب المصالح، خارجية كانت أو داخلية، فالمجلس العسكري الذي حمى الثورة وكان شريكاً فيها إذا كان يدير المرحلة الانتقالية برؤية هادئة لأنه يرى أن دوره في تلك المرحلة يهدف إلى نقل السلطة إلى المؤسسات المنتخبة انتخاباً نزيهاً، على أن تتولى هذه المؤسسات استكمال البناء الديمقراطي وإحداث التغيير الشامل، لتحقيق أهداف ومتطلبات الشعب، ولذلك فعلينا أيها المصريون الشرفاء مسلمي مصر ومسيحييها، أن نكون أصحاب إرادة وعزيمة قوية في الحق، وأن نسترجع روح المقاتل المصري المسلم والمسيحي الذي تحطمت كل قوى الشر والضلال أمام إرادتهم الصلبة والتفافهم حول هدف تحرير مصر من أيدي المستعمر الجبان، فما يحدث حالياً في مصر من أحداث مؤسفة لا تراعي حرمة الوطن يؤكد أن الشعب المصري لم يقدر حتى الآن مسؤوليته تجاه وطنه، وأنه غير مستعد للديمقراطية، وأنه ما زال قاصراً، وفي حاجة إلى التأهيل إلى الديمقراطية والحرية.

كل هذه التساؤلات التي تم طرحها تجعلنا جميعاً نفكر بعقلانية أكثر، خاصة مع ازدياد حالة الفوضى التي نعيشها، والسبب هو الانفلات الفكري والثقافي، وعدم احترام الحركات السياسية بكافة أطيافها لأي مسؤول في الدولة، واستمرار الانتقاد للجميع، ومع كل نهار جديد يرتفع سقف المطالب، هل نحن أمام ثورة حقيقية قام بها شباب يؤمن بحرية الفرد وحقه في العيش بحرية وكرامة؟ أم أننا أمام ثورة خبيثة هدفها تفتيت القوى الوطنية وإحداث حالة من البلبلة والارتباك وإضعاف اقتصاد الدولة من أجل أجندات خاصة؟ وأتساءل وأنتظر الجواب؛ فعقلي توقف عن التفكير.. كيف استطاعت هذه الحركات أن تتحد وتتجمع قواها في وقت قصير من أجل إسقاط النظام؟ وبنفس الوقت القصير تفتت نفس الحركات وبدأوا يتقاسمون غنيمة النصر واللهث إلى كرسي السلطة والشهرة المزيفة؟ ولماذا يتم رفع سقف المطالب واستعجال التنفيذ رغم أن المجلس العسكري أكد مشروعيتها وحمايتها، وهو من أجبر رأس النظام السياسي على السقوط، وليس تلك الحركات التي لا نعرف كيف بدأت وكيف تعلمت وتدربت ومن أين أتت بكل هذه القوة والجبروت؟ وكيف استطاعت تجميع قوى الشعب وخلق حالة من العصيان المدني وتعطيل حركة مؤسسات الدولة؟ وما هو سر اللقاءات التي تجمعهم مع بعضهم واللقاءات التي جمعتهم مع وزيرة الخارجية الأمريكية؟ وهل هناك خطة من قبل هؤلاء لاستفزاز المجلس العسكري كي يتعامل بالقوة؟ وهنا تبدأ التدخلات السافرة للدول الأجنبية في الشؤون الداخلية؟ كما حدث في ليبيا واليمن وسوريا، الأمر الذي يدفع إلى نشوب حرب أهلية وطائفية، ثم تبدأ إسرائيل تحركاتها لاسترداد كرامتها أمام العالم وإجبار مصر على الدخول في منعطف الحرب الخطير.

أسئلة كثيرة وإجابات أكثر تقدم الحلول، إلا أنها حلول عقيمة ومتسرعة، وتدل على ثقافة متأخرة وعاجزة، تحمل في طياتها حلولاً تقليدية ومتشعبة وغير واضحة المعالم، ولا يوجد خطط لتنفيذها ولا خبرات لتعديلها، فأين ضمير وعقل كل مواطن فينا؟ أين ثقافة الحوار والاختلاف؟ أين قيم التسامح والأخلاق؟ أين روح الانتماء الوطني؟ أين هويتنا وثقافتنا؟ فكلنا مسؤول عما نحن فيه، وكلنا سيدفع الثمن عن حالة الفوضى وعدم الاستقرار الذي نعيش فيها، وكلنا سيُسأل أمام الله عن التفريط في كرامتنا وامتهانها، فإذا كانت ثورة ٢٥ يناير قد نجحت في إسقاط النظام بفضل مشاركة المجلس العسكري، فإن البناء السياسي لمصر بعد الثورة ونجاحها يتطلب رؤية وطنية واضحة، تساعد على تحقيق طموحات ورغبات الشعب، كما يتطلب تحقيق هذه الرؤية الوطنية معالجة مستنيرة لدور الإعلام، ومعايير واضحة لأداء القوى السياسية يحفظ لمصر أمنها ووحدتها، لذلك لابد من توجيه كل الجهود لبناء مصر الحديثة بعيداً عن استخدام سلاح الإجبار وفرض الرأي بالقوة، وإنما بسلاح المنطق والعقل والصبر، ولذلك فعلينا أن نعي أن التغيير في ثقافاتنا وسلوكياتنا وترسيخ قيم الأخلاق وحب الوطن، أولى بالاهتمام من تغيير السياسيات والصراع مع نظام الحكم، إننا نريد أن نقترب من الواقع المؤلم الذي نعيش فيه ليس بالأفكار والنقاشات والأجوبة القاصرة، وإنما بالعمل وبذل الجهد في خدمة وطننا.

الصراع على السلطة

بعد نجاح الثورة في إسقاط النظام وتولي المجلس العسكري السلطة، كان من المفترض أن تزدحم أجندة الثورة المصرية بالعديد من الأولويات، يكون في صدارتها مطالب الإنسان البسيط في الحرية والكرامة والعدالة الإنسانية،

وهي المطالب الأساسية التي أدت إلى نجاح الثورة لأنها كانت تعبر عن حالة واقعية يعيشها غالبية المجتمع المصري، في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة، ثم يأتي بعد ذلك صنع الآليات السياسية للانتقال إلى ديمقراطية حقيقية ورسم خريطة واضحة للمرحلة الانتقالية، لتأمين هذا الانتقال الذي يصطدم بالقطع مع المتنفعين وأصحاب السلطة والنفوذ في النظام السابق، وللأسف هذا لم يحدث وإنما تصارعت جميع القوى السياسية من أجل الوصول إلى كرسي السلطة، بالرغم أن ما حدث لمبارك بعد ثلاثين عاما من النفوذ والسلطة والتجليات، لم تكن لتشفع له وهو في أرذل العمر من أن يهان وينتقص من قدره ويشوه تاريخه ويبتلى بسوء الخاتمة، وكأن شيطان السلطة قد ظهر لأول مرة بصورته القبيحة لينذر الجميع، وتناسوا جميعهم متطلبات الأسر البسيطة التي لا تفهم ولا تعلم ولا تريد أن تتحدث في السياسة، ولا تعي معنى الصراع الدائر على كرسي السلطة والتجليات التي تنزل من السماء على صاحب الكرسي، وما يهمها في المقام الأول حياة كريمة لأبنائها.

هذا الصراع الدائر على السلطة بين المتنورين الليبراليين من صفوة مثقفي هذا البلد، وبين أصحاب المطالب السياسية الرفيعة من دعاة الديمقراطية وجماعات الإسلام السياسي، يجعلنا لا نثق فيهم لأنهم جميعاً اهتموا بالسياسة فقط، وأصبح لكل منهم حزب سياسي يراعي فيه أيديولوجيته الخاصة وفكره السياسي الخاص وبرامجه وأساليبه التي تمكنه من انتزاع كرسي السلطة دون أن يضع في أولوياته أحلام المواطن البسيط، إذاً من الطبيعي أن يسعى كل حزب سياسي ليضفي على هذا الاختلاف أيديولوجية خاصة وفكرًا سياسيًا معينًا،

فلا مانع طالما يتم ذلك من منظور وطني، لكن المشكلة ليست في الاختلاف أو الجدال، ولكن المشكلة تكمن في تحديد معنى المصلحة الوطنية العليا القائمة على شرعية الحقوق ومشروعية الأهداف الوطنية، حتى نتمكن من تحديد مرتكزاتها وهو ما لم يراعيه هؤلاء الذين ينبحون في كل مكان بما لا يفيد، فكل الاختلافات التي ثارت بعد نجاح الثورة قد أثرت على المستقبل السياسي في مصر، وكانت السبب في أن القرارات التي تصدر من الجهات الرسمية في الدولة ضعيفة وتطبيقها عقيم، وأصبحت الدولة ضعيفة بسبب الاحتجاجات الفئوية التي تطالب بحقوق مشروعة، ولكنها لا تراعي أيضاً الظروف التي تمر بها مصر، ويأتي عدم الثقة في تلك الأحزاب سواء التي كانت موجودة من قبل أو التي نشأت بعد قيام الثورة، أنها لم تعش بين الناس بالشكل الذي يجعلها تفهم طبيعة الإنسان المصري وتكوينه الفكري والثقافي، لأنها لا تلتصق بالجماهير وتعتمد أفكار ومفاهيم ليس لها جذور أو وجود في الفكر والثقافة العربية.

فكثير من مؤسسي تلك الأحزاب ومفكريها، عاشوا فترات طويلة أو درسوا في الدول الغربية وعادوا بنفس الأفكار التي تعلموها هناك، ويحاولون الآن مع علو أصواتهم أن يطبقوها على المجتمع المصري، بدلاً من استثمار الوقت والجهد لإثبات وجودهم وتفاعلهم مع المواطن المصري، من خلال تبني قضاياه الأساسية ومشكلاته الاجتماعية، والعمل على حلها، فهؤلاء القوى السياسية التي لم يعرفها الشارع المصري من قبل، لأنهم كانوا بعيدين عن طموحاته وأحلامه، نسوا أنه توجد شريحة عريضة من غالبية أبناء الوطن هم أهل مصر البسطاء أحلامهم بسيطة لا ترقى لمستواهم الفكري والسياسي، فهؤلاء المسيسون

الذين لا يشغل بالهم المصلحة الوطنية والتي تعد في وجهة نظرهم مجرد اعتلاء كرسي السلطة فقط، أولئك ضل سعيهم في الحياة الدنيا، فأي مصلحة وطنية أيها السفهاء تبغونها، وأي تاريخ لكم نستطيع من خلاله الحكم على ثقافتكم وتوجهاتكم في توفير حياة كريمة للمواطن المصري.

أفيقوا أيها الجاهلون المسيسون وضعوا مصلحة الوطن نصب أعينكم، واعلموا أن ثورة ٢٥ يناير لم تكن استجابة لنداءاتكم المزعومة، وإنما كانت حالة من الغليان بسبب كثرة الفساد والضيق في الرزق بسبب استغلال النفوذ وتجميع ثروات البلد في أيدي قذرة استغلت طيبة وأصالة هذا الشعب العظيم.

لقد أصبحنا أمام طريق مجهول لا نعرف له بداية ولا نهاية، فمصر كل يوم تمر بأزمة ولا نعرف من السبب، وأصبحنا أمام مشاكل عديدة صعب السيطرة عليها، أبرزها اقتصاد منهار، وإنتاج متوقف، واحتجاجات فئوية، وفتن طائفية، وغياب أمني، وحدود مهددة، وفلول للنظام الفاسد، ومؤامرات خارجية وداخلية، وفساد مستشري، وأموال مسلوبة، وأزمة مياه وبنزين وبوتاجاز، وارتفاع أسعار وجشع واستغلال وفساد أخلاق وتصارع أحزاب، وائتلافات ليس لديها هدف، وحكومة ضعيفة ولكنها مظلومة، وشعب جريح ولكنه عجول، كل هذا يجعلنا نفكر في مستقبل مصر ونترك الصراع على السلطة، فإذا كنا نريد بناء مصر الدولة، وبناء المجتمع الديمقراطي يتعين علينا أن ندرك أن اهتمامنا بقضايا العمل والتنمية وبناء الإنسان ومؤسسات الدولة، أولى من الصراع الذي اختذلته القوى السياسية في الجانب السياسي فقط، متناسية متطلبات المواطن البسيط الذي أصبح لا يملك قوت يومه، بفضل المليونيات

التي فقدت مصداقيتها، لأنها أصبحت مسيسة، وذات أجندات خاصة، ولا تراعي مطالب المواطن البسيط، فهل هذا ما كنا نسعى إليه بعد ثورة ٢٥ يناير؟ هل هانت علينا مصر وأصبحنا ندمر فيها بالسلبية والجدال بدلا من أن نصلح ما أفسده أبناؤها العاقون، وبدلا من أن نتعظ ونهتم بتغيير ما أفسده الماضي لنستقبل الحاضر بروح العمل وتفاؤل المستقبل وننسى جروح الماضي، لم نتعلم الدرس ومازال صراع الكرسي دائرًا رغم أن لعنته قد أصابت مبارك، فلماذا لا ننزع حب المال والسلطة والجاه من قلوبنا؛ فهم ليسوا إلا زينة الحياة الدنيا، أما زينة الحياة الآخرة فهي التقوى والعمل الصالح.

وحتى يتم ما نحلم به جميعاً لمستقبل مصر لابد أن تنصب اهتمامات من يسعون إلى الوصول إلى كرسي السلطة، على الاهتمام بالتنمية البشرية والتعليم والتقدم العلمي والتقني ومكافحة البطالة وتمكين المرأة من أن تأخذ دورها كاملاً في عملية التنمية في مختلف المجالات، ووضع رؤية واضحة لمعالجة الأزمات الاقتصادية المتفاقمة وتحسين شروط الإنتاج الاقتصادي، وتحديث البنية الأساسية عن طريق إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة؛ إذ لا يمكن الاقتصار في المستقبل على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي يغلب عليها طابع التراجع والانكماش في ظل المنافسة الدولية التي لا حدود لها، إضافة لضرورة النهوض بالزراعة والإنتاج الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي العربي، الذي يشكل افتقاده معضلة اجتماعية واقتصادية تضاف إلى الأزمات التي تعصف بالمنطقة العربية من كل جانب، أيضا لابد من اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للإصلاح السياسي باعتباره المقدمة لكل إصلاح في مختلف الميادين، ويتطلب الأمر إعادة

تنظيم الحياة السياسية قاعدة الديمقراطية، والعمل على إنهاء كافة مرتكزات النظام الشمولي ومصادر قوته الأمنية المتسلطة على المجتمع، والتحول نحو بناء دولة القانون والدولة السياسية القادرة على استقطاب قوى المجتمع المتعددة، من أجل تحقيق التقدم والتنمية في مصر والوطن العربي، فمصر لن تنهض بالاختلاف فيما بيننا وإنما ستنهض بسواعد أبنائها الشرفاء واتحادهم.

الصراع حول الدولة الدينية والدولة المدنية

تشهد مصر بعد الثورة حالة من الصراع السياسي بين التيارات الإسلامية والليبرالية والعلمانية، حول مستقبل الدولة في مصر هل ستصبح دولة مدنية أم دولة دينية، على الرغم من تأكيد معظم علماء الدين والمفكرين الإسلاميين والحركات الإسلامية، وعلى رأسها الإخوان المسلمون أن نظام الإسلام لا يعرف مفهوم الدولة الدينية بالمعنى الذي تروج له التيارات المناهضة لأفكار الإسلام السياسية، ولكن هدفهم إقامة دولة إسلامية بعباءة مدنية متحضرة تواكب ركب التقدم، وليس دولة مدنية ذات هامش إسلامي بسيط، هذا الجدل الذي تسبب فيه أصحاب الفكر الليبرالي الهدف منه تخويف المواطن المصري سواء المسلم أو المسيحي، مدعين أن نظام الدولة الدينية سوف يثير الكثير من المشاكل ويخلق جوًا من العداء الطائفي بين المسلمين والأقباط، وتناسوا أن تطبيق الإسلام الصحيح بسماحته وعدله، وفهم معانيه القائمة على الحق والعدل والمساواة، هما الضمانة الحقيقية للحفاظ على وحدة الشعب المصري، والحفاظ على حقوق الأقباط، فالإسلام قد كفل لغير المسلمين كل الحقوق لحفظ نفوسهم وأعراضهم وأموالهم، وممارسة شعائرهم الدينية وتقاليدهم الاجتماعية، وهذه الحقوق ثابتة

بالشرع وليس بمدنية الدولة، إلا أن خوف العلمانيين من أن تكون الدولة دينية، يرجع إلى أهواء شخصية وفكر متخلف منهم، يعود إلى القرون الوسطى عندما سيطرت الكنيسة في أوروبا ولم تجعل للفكر الإنساني أي دور في الحياة، فجعلت الدين وسيلة لترهيب مواطنيها واعتبرت أن البابا هو رئيس الدولة وهو نائب عن الإله، فمن يخالفه يكون بذلك قد خالف الإله وجزاؤه الإعدام.

هذا الفكر المتخلف في الربط بين الدولة الدينية بمفهومها السابق وبين الدولة الدينية في الإسلام، والتي تعني في وجهة نظرهم أن الحاكم أو الخليفة في مصر سوف يكون بمثابة الإله في الأرض، ولا مجال لمناقشته لأن حكمه مقدس لا ينتمي للإسلام في شيء، لم يثبت تطبيقه في أي فترة من فترات الحكم الإسلامي على مر التاريخ، والدليل على ذلك قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه أول خلفية للمسلمين بعد وفاة رسول الله ﷺ في أول خطبة له (أما بعد فقد وليت عليكم ولست بخيركم فإذا وجدتموني على خير فأعينوني وإذا وجدتموني على باطل فقوموني)، أيضاً مقولة عمر بن الخطاب الشهيرة عندما قال (أصابت امرأة وأخطأ عمر)، فهذا دليل واضح أن الحكم الإسلامي قائم على الشورى، وتقبل الاختلاف في الرأي، وبالتالي فالخليفة إنسان كباقي البشر يمكن أن يخطئ ويصيب، وعلى هؤلاء أن يعلموا أن التدين لدى المصريين سواء مسلمين أو أقباط شيء متأصل في نفوسهم، وأن الأفكار التي نشأت في الغرب لا مكان لها لدى الشعب المصري، وسواء كنا مسلمين أو أقباطًا فإننا نعيش على أرض مصر، ونعبد إلهاً واحداً، كلٌّ وفقاً لشريعته، ويسود بيننا الحب والمودة، والشعب المصري هو الوحيد الذي يستطيع أن يحسم مستقبله ويحدد نظام حكمه ومن يحكمه طالما أن الجميع ارتضى الديمقراطية خياراً لمستقبل مصر.

فالإسلام دين الله وليس لأحد أن يسيطر عليه، أو يحتكره لنفسه، والإسلام دين الاعتدال والوسطية، ودين الحق والعدل والمساواة، دين يحث على الاتحاد وينبذ الشقاق، دين ينشر الرحمة ويعلي قيم التكافل والإخاء، دين لم يفرض بالقوة، وإنما بالدليل والإثبات، وانتشر بسماحته ومبادئه، دين يحترم جميع الثقافات، لأنه قائم على الحوار والمناظرة، وفي آياته العبر والعظات والحجج التي تدل على عظمته وعظمة الخالق، دين تكفل بحماية حقوق الأقباط، وفرض على المسلم احترام عباداتهم ومعتقداتهم وتوفير الحياة الآمنة المستقرة لهم القائمة على مبدأ المواطنة، دين السيادة فيه لله عز وجل، وليس لبشر أن يدعي بأنه خليفة الله في الأرض على الإطلاق، ولكنه مقيد بشرع الله، ولذلك فلا داعي للخوف من التيارات الإسلامية المعتدلة التي تطبق دين الله بتعاليمه ومبادئه وقيمه، وعدم التشكيك في نوايا الإسلاميين ورغبتهم في انتزاع السلطة لتطبيق مفاهيم ومعتقدات ما أنزل الله بها من سلطان، وعدم استخدام الإخوان كأداة لترهيب المصريين من تعاظم نفوذ الإسلاميين، فالطوفان العددي للإسلاميين الذي يثير القلق بل ويخيف بعض القوى الليبرالية في الداخل وفي الخارج، قد دفع بعض هؤلاء من خلال القوة الهائلة والانتشار الذي يتمتعون به في وسائل الإعلام، التي تلعب دورا كبيرا في إشعال المعركة، إلى إشغال الناس بأمر لا وجود له، والقول بأن تولي الإسلاميين السلطة خطر داهم على مصر واستقرارها؛ لأنه سيزيد من الفتن الطائفية، وسيؤثر على المصالح الاقتصادية المشتركة بين الشرق الأوسط ودول أوروبا جميعها.

كل ذلك من أجل ترويع الشارع المصري والغربي من الإخوان المسلمين أو التيارات الإسلامية بشكل عام، الذين من المتوقع أن يفوزوا بالانتخابات، إذا

جرت بطريقة حرة نزيهة، وهو نفس الترهيب الذي كان يستخدمه النظام السابق ليخيف به الغرب حتى يدعمه ويدعم نظام حكمه الفاسد، ولكني أحاول أن أطمئن هؤلاء من متطرفي الفكر وذوي النوايا السيئة التي لا تريد لمصر ومواطنيها الأقباط قبل المسلمين الخير، والذين يريدون أن يعبثوا بهوية الدولة الإسلامية، أن دين الله هو من سيحمي الأمة، ولو استطعتم بفكركم أن تجدوا ديناً أفضل من دين الله ليحكم تصرفاتنا وتصرفاتكم، لكنت أول من يؤيدكم في ذلك، وللعلم أنا لست إخوانياً ولا ليبرالياً ولا سلفياً ولا يسارياً ولا علمانياً، ولكني إنسان مصري أصيل مسلم أغار على بلدي، ومستعد أن أضحي بروحي وما أملك من أجل نصرة مصر ونصرة دين الإسلام، الذي تكفل بحماية حقوق الأقباط، فلن يضار مسلم ولا مسيحي ولا كافر من دين الله، طالما له عهد وذمة وله حقوق يطالب بها وعليه التزامات يحافظ عليها.

أما دعاة الدولة المدنية فهم يرون أن الدولة المدنية الحديثة هي الدرع الواقي للحفاظ على أمن وسلامة الوطن، لأنها تقوم على فصل الدين عن الدولة، وهذا من شأنه القضاء على الفتنة والاحتقان الطائفي بين المسلمين والمسيحيين. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما مدلول هذه الدولة؟ وما خصائصها ومقومات تحقيقها ونجاحها؟ ربما لا يوجد معنى واضح يمكن من خلاله الوقوف على حقيقة مفهوم الدولة المدنية، التي ينادي بها البعض. فكل فصيل سياسي يؤمن بمدنية الدولة يضع المفهوم الذي يتناسب مع فكره، وفي ضوء مصلحته الحزبية التي يبتغيها من وراء السعى للفوز بكرسي السلطة، وهذا هو ناقوس الخطر الحقيقي، لأن من ينادي بمدنية الدولة يؤمن بالمصالح الشخصية والحزبية، خاصة وأن قوام الدولة المدنية قائم على القوانين الوضعية النابعة من الحياة

التجريبية، وهو فكر إنساني قائم على الاجتهاد الشخصي والحزبي من صاحب السلطة ومتخذ القرار، غير أن البعض يرى أن الدولة المدنية في مفهومها الشامل تعرف أنها اتحاد من أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين، قائمة على مبادئ العدل والمساواة بين الجميع، مع وجود سلطة قضائية هي التي تطبق القانون وتحفظ الحقوق لكل الأطراف، ومن ثم فإنها تجعل من القانون أداة تقف فوق الأفراد جميعاً.

وهذا يعني أن الدولة المدنية هي دولة قانون، ومن خصائصها أنها تتأسس على نظام مدني من العلاقات التي تقوم على السلام والتسامح وقبول الآخر، والمساواة في الحقوق والواجبات، واحترام حقوق المرأة والأقليات، وتقديم المصلحة العامة على الخاصة من أجل المجتمع، في ضوء المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، وتضمن لكل أبناء المجتمع الحرية والكرامة والعدالة والحقوق، وينعم الجميع في ظل هذه الدولة بالأمان والاستقرار، والعيش الرغد والحياة الكريمة، ويسهم الجميع كفريق عمل واحد في التنمية والنهوض بالوطن وحمايته والحفاظ على وحدته وأمنه، كل ذلك يتم في إطار دستور واضح وشامل ومحدد، وتأتي بعده قواعد عرفية عديدة غير مكتوبة، تشكل بنية الحياة اليومية للناس، تحدد لهم صور التبادل القائم على النظام لا الفوضى، و السلام لا العنف، و العيش المشترك لا العيش الفردي، و القيم الإنسانية العامة لا القيم الفردية أو النزعات المتطرفة، وهذا يعني أن الدولة المدنية لا تتأسس بخلط الدين بالسياسة، ومع ذلك فالدين يظل في الدولة المدنية عاملاً أساسياً في بناء الأخلاق، فالدين في الدولة المدنية ليس أداة للسياسة وتحقيق المصالح، ولكنه

يظل في حياة الناس الخاصة طاقة وجودية وإيمانية تمنح الأفراد في حياتهم مبادئ الأخلاق وحب العمل وحب الوطن والالتزام الأخلاقي العام.

هذا الطرح لفكرة الدولة المدنية لو نظرنا إليه بعين العقل نجد أنه لا يتعارض مطلقاً مع تعاليم الإسلام الصحيحة، فالإسلام منذ بزوغ الرسالة السماوية، وهو يحث على العدل والمساواة بين الجميع بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحجرات]، وهذه المساواةُ تنفي التمييز القائم على العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما نادى الإسلام بوحدة الأسرة الإنسانية قال رسول الله ﷺ: "كلكم من آدم وآدم من تراب"، كما أن الإسلام كفل حق الإنسان في التنقل بحرية قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾ [الملك] وحقّه في حصانة مسكنه قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [النور]، وحقه في عدم تجريمه دون بينة ظاهرة قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [الحجرات]، كذلك دعا الإسلام إلى التكافل بين أبناء المجتمع لتحقيق الحياة الإنسانية الكريمة، والتحرر من الفقر والحاجة قال تعالى: ﴿ وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ﴿١٩﴾ ﴾ [الذاريات]، ومن مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال من أجل حفظ كيان الإنسان. قال رسول الله ﷺ: "حرام عليكم

أموالهم ودماؤهم"، أيضاً حفظ الإسلام حقوق غير المسلمين الذين يعيشون في المجتمعات الإسلامية، بما في ذلك حقُّهم في حرية الاعتقاد والتحاكم إلى شرعهم وإقامة العدل لهم وحفظ دمائهم وأموالهم وأعراضهم ومعاملتهم بالحسنى، فهم مواطنون لهم حقوقهم وعليهم واجباتهم.

كل هذه الحقوق وغيرها قد كفلها الإسلام وهو ما ينادي به دعاة الدولة المدنية، فلماذا الصراع والخلاف حول حقوق ثابتة بحكم الشرع، وتكفل دين الله بحمايتها، فطرفا الصراع قد اتفقوا في الهدف واختلفوا في التطبيق، وكل ما نخشاه أن يتدخل الفكر الإنساني أو دعاة الدولة المدنية في صميم الدين بدعوى الحرية، فتصبح الحرية فوضى وآراء هادمة لثقافة المجتمع المصري، فعندما نسمع أقاويل البعض من رجالات الحرية الذين هبطوا علينا من فوق سماء أمريكا بحجة توفير حياة كريمة للمصريين، وتوفير الحرية الكاملة لهم، حتى ولو كانت هذه الحرية متعارضة مع منهج الشرائع الإسلامية والمسيحية، فلا مانع منها طالما لا تتعارض مع منهج أمريكا والدول الغربية في فهمها لمعنى الحريه، فأي عقل مستنير يستوعب خوف وحب أمريكا الموالية لإسرائيل لنا ولحريتنا، فنحن كمصريين لا نريد حرية أمريكا ولا وصايتها، فأحلامنا بسيطة ونرغب فقط في العيش في مستوى اجتماعي مناسب، يليق بآدميتنا فلا نريد الثراء الفاحش، وإن كنا نحلم به، ولا نريد الفقر الفاحش الذي نهرب منه، وأحلامنا في الحرية لا تقل بساطة عن أحلامنا في العيش بكرامة، ولكن ما يبدو أن هذه الأحلام البسيطة لا تعجب أصحاب الفكر الليبرالي المستورد من الخارج، وهذا يجعلنا نتوجه بالسؤال إلى أصحاب فكرة فصل الدين عن الدولة، وهم دعاة الدولة المدنية، هل يمكن في

ظل وجود منهج ديني ينظم العلاقة الإنسانية كتنظيم الإسلام لمسائل الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث، أن يكون هناك بدائل يمكن استخدامها كاختيار بجانب التشريع السماوي بتشريع وضعي من صنع الإنسان في الأمور المحددة، والتي لا يجوز مخالفتها، كمنع زواج المسلمة من مسيحي، ومنع المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث؟ وهل يجوز للدولة المدنية أن تتدخل في هذه الأمور وتفرض بدائل تبيح زواج المسلمة من مسيحي، أو المساواة في الميراث؟ وهل يجوز للفكر الليبرالي أو العلماني وهم أكثر المدافعين عن مدنية الدولة، ضرب عرض الحائط بكل قيم وتعاليم الأديان السماوية؟ وكأنه يعلن الحرب على الله عز وجل دون حياء أو خوف، معتقداً أنه بذلك يوفر حرية أكثر للمصريين، إننا نقول لهؤلاء أن الإسلام قد وضع القواعد الثابتة والمبادئ الراسخة لكرامة الإنسان، ولم تدركها البشرية إلا بعد خمسة عشر قرناً منذ بزوغ الإسلام، فالله سبحانه وتعالى خالق الخلق أجمعين لا يضيع عمل عامل من ذكر أو أنثى، وفي ذلك العدل كلّه والرحمة كلّها والمساواة بالمعنى الحقيقي، وهي ليست حقوقاً للرجل دون المرأة، وإنما هي للإنسان عموماً أيّا كان أصله وجنسه وعرقه ودينه، ومن هذا المنظور الشمولي لحقوق الإنسان، وبهذا الفهم العميق لمقاصد الشريعة ومكارمها، يتجلى لنا بالوضوح الكامل كيف أن الإسلام كفل للإنسان حقوقاً لم يكفلها له أي دين من الأديان السابقة، ولا مذهب من المذاهب، ولا فلسفة من الفلسفات، كما يتضح لنا أن المفهوم الإسلامي هو الأكثر عمقاً وأصالةً والأشدّ انسجاماً وتوافقاً مع الفطرة الإنسانية للإنسان، لأنه مستمد من هدي الله تعالى الذي هو رحمةٌ للعالمين.

مرت الأيام وليس بمرورها تنمحي الذكريات فقد مرعام على قيام الثورة المصريه أنجزنا فيه الكثير وكنا نعيش على أمل أن تكون الذكرى الأولى لثورة ٢٥ يناير بوابة عبور مصر إلى الأمن والاستقرار والتنمية متجاوزة تداعيات التغيير وشوائب القلق وأسباب الفوضى ومع ذلك لم تتغير كثيرًا أحوال المصريين. ومازالت هناك مهام كثيرة لم تحققها الثورة وعقبات أخرى أمام بناء نظام ديمقراطي يحقق للمصريين العدالة والكرامة فما زال الطريق طويلاً ومازال الأمل كبيرا في إنهاء الوضع المؤلم في مصر الذي يتلازم في كل الأيام بالمظاهرات التي تندلع في مختلف المناطق خاصة في ميدان التحرير الذي يشهد زخما كبيرًا من يناير الماضي وحتى الآن فمع إطلالة يوم ٢٥ يناير ٢٠١٢ تدخل الثورة المصرية سنتها الأولى بلا حالة طوارئ تلك الثورة كانت نموذجاً متفردًا في سلميتها بالرغم من كل ما تعرضت له الثورة وأبنائها من قمع وتنكيل إلا أنها ظلت ترفع رايات الحرية والديمقراطية متحدية كل وسائل الترهيب والتعذيب والدهس والسحل وحوافر الحمير والبغال التي أرسلها زبانية النظام لتدميرها وإبادتها وكان هناك إصرار من جانب المصريين على استكمال الثورة أهدافها واستعادة روحها ولم تخرج الجماهيرمن الساحات ولا خفضت أصوات الحناجر لإيمانها بأن الثورة لن تكتمل إلا بسقوط رأس النظام والذى بسقوطه قد أشرق فجر جديد من الحرية في تاريخ مصر ماحيا خلفه آثار الديكتاتورية والعبودية وواضعًا حدًا للذل والخضوع الذي استمر في عهده.

إلا أن الأحداث المؤسفة بدأت تتوالى فقد مر العام الأول من الثورة بسلبيات كثيرة دفعت بمصر لمرحلة حساسة للغاية تسببت فيها الفوضى العارمة في سلوكيات من يفسرون الثورة بأنها حالة من الحرية تجيز لهم التعدي على حرية

الآخرين وانتشرت ظاهرة البلطجة وسرقة السيارات والخطف وسيلا لا ينقطع من الاعتصامات ووقفات التنديد والاحتجاجات والمظاهرات الفئوية وتعطيل حركه القطارات وقطع الطرق بسبب تجمهر واعتصامات ونـزاع إتلافات وعمليات الشد والجذب بين الجيش والأحزاب الإسلامية والأحزاب الليبرالية وشباب ميدان التحرير وحرق ذاكرة مصر التي تضم أندر الكتب المصرية والموسوعات التاريخية القيمة من قبل أحداث وبالغين ارتكبوا هذا الفعل المشين في حق مصر والفوضى الإعلامية والسب الثورى والعنف اللفظى الذي لم ينجو منه أحد سواء على صفحات الفيس بوك أو تويتر أو الفضائيات، بالإضافة إلى الانفلات الأمني الذي يحاول العودة إلى رشده، بالإضافة إلى الأحداث الخطيرة التي وقعت.

فبعد مرور عام على موقعة الجمل التي لم يحاسب المسئولين عنها ولم يصدر حكم واحد ضد مرتكبيها حتى الآن وقبل أن نقتص لشهداء ثورتنا ونحاسب المسئولين عن إسالة دماء المصريين وجرحهم وامتهان كرامتهم في أحداث متعددة منذ قيام الثورة ومحاولة اقتحام مجلس الشعب في أول جلسة انعقاد له هو منع نواب الشعب من الدخول لتسليم مهام عملهم كأولى الخطوات الجدية على الطريق الصحيح للديمقراطية تأتي الجريمة المأساوية التي وقعت عقب مباراة الأهلي والمصري في استاد بورسعيد والتي أصابت كل المصريين بالألم والغضب وأشاعت مشاعر الحداد في الميادين والشوارع والبيوت، تلك المؤامرة التي تم افتعالها لإثارة الشغب والفتنة في الشارع المصري تهدف إلى إشاعة الفوضى في البلاد ويؤكد على وجود مخطط لعدم استقرار مصر بل وتقسيمها وعلى جميع

المصريين في هذه اللحظة التي تتوحد فيها المشاعرغضبًا وألمًا وطلبًا للقصاص وسيادة القانون أن تتوحد مشاعرهم أيضًا لبناء مصر دولة قوية مستقرة وعلينا أن نقدر مسئوليتنا تجاه مصر وأن نحميها من أعدائها المتربصين بها.

فتلك الأحداث الدامية التي تمر بها مصر تعد خروجا عن معطيات النموذج المصري الوطني وهوية الدولة المصرية في سمو مظلة المواطنة والتماسك الوطني الداخلي والذي عاهدته مصر عبر تاريخها فكلمات التعازي لن تفيد ومشاعر المواساة لن تضمم الجراح والتحقيقات الوهمية لن تطفئنيران الثأ، في الصدور وإلقاء التهم كالعادة على المجلس العسكرى والشرطة انتقاما للدور الذي قام به الألتراس في الثورة لن يحل المشكلة كفانا التلاعب بشعار دماء الشهداء والذي يرفعه البعض للحصول على جزء من الغنيمة وكفانا الادعاء بأن الشعب يريد فلا بد من تحقيق جاد ونزيه يقدم المسئولين عن تلك الجريمة فورًا للمحاكمة والقصاص فالموقف الوطني الحقيقي والمسؤول في حماية أمن مصر يقع على عاتق المصريين جميعًا وليس باتخاذ موقف يتقصد الحكومة أو يسعى إلى تقديم رئيسها ووزير داخليتها قربانا لخطايا الآخرين، هذا المسار المعيب الذي اتخدتة الثورة بعد نجاحها في إسقاط النظام يمكن إرجاعه للنخب السياسية الذين لم يكن لهم حضور فاعل ومؤثر في مجريات الأحداث سوى الثرثرة والاختلاف الذي أصبح الجو المسيطر على المصريين سواء أكانوا في ساحة التحرير أم خارجه في ظل غياب التوافق الوطني واستمرار التحريض ضد القوات المسلحة والشرطة.

فإذا أردنا أن نبني مستقبلاً جديداً لهذا الوطن فعلينا أن نعرف المساحات التي يجب أن نتوافق عليها وتلك التي سنختلف فيها، فلدى كل قطاع من المصريين تخوفات كبيرة تجاه كل طرف سياسي بعينه فهناك من يختصر كل مشكلات مصر في بقاء المجلس العسكرى في الحكم أربعة أشهر أو رحيله فورًا وهناك من يرى الشر كله في الإخوان المسلمين، وهناك من يرى أن السلفيين هم مصدر الفتنة وهناك قطاع آخر يعتبر الخطر على مصر من القوى الثورية التي اعتبرها صوت احتجاج وفوضى وإذا نجحنا في التمييز بين التوافق والاختلاف وأسسنا التوافق وقبلنا الاختلاف فإن هذا يعني أننا بدأنا نتقدم نحو المستقبل فالأمل كبير في أن يكون هذا العام هو عام البناء والتعمير في مصر لتحقيق أهداف الثورة ووضع حد للانفلات الأمني الشامل في مصر لتعاود مصر سياساتها الوطنية والقومية التي تراجعت بل وانكفأت في السنوات العشر الماضية بسبب السياسة التي انتهجها مبارك ونظامه بالابتعاد عن التعاون العربي والقضايا الوطنية والتوجه نحو الولايات المتحدة وعدم اهتمامه بشؤون شعبه الذي عانى الكثير عبر الثلاثة عقود الماضية.

إن مصر بحاجة إلى تبني مشروع سياسي جديد يخرجها من حالة القلق والخوف الذي تمر به الآن وأخذ كل الأصوات والآمال والطموحات ووضعها في إستراتيجية من شأنها أن تخلق فرص عمل جديدة وترفع مستوى التعليم وترسخ العدالة وتقر الأمن الذي يريده المصريون جميعًا، وأخيرًا ومع كل هذه السلبيات فقد شهدت أواخر العام الأول من الثورة تحديد ملامح الطريق التي بدأت في الوضوح بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب التي جاءت

بأغلبية نزيهة وبداية مشجعة لحكومة الإنقاذ الوطنى ليتسلم بذلك المجلس المنتخب سلطة التشريع والرقابة من المجلس العسكري، وهناك الكثير من المبادرات لوضع الحلول لمشاكل المرحلة ولترشيد الإنفاق العام والسيطرة على عجز الموازنة ومحاولة علاج المشاكل الاقتصادية والأزمات التي شهدتها مصر طوال هذه الفترة والأضرار التي لحقت بالسياحة وتوقف الاستثمارات الأجنبية وتأثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج نتيجة لعدم الاستقرار والانفلات الأمني ومحاولة وقف نزيف الاحتياطات الدولارية المرتبط بالاستقرار وعودة السياحة والاستثمار وسوف يستكمل المشهد السياسي المصري رونقه بعد انتخابات مجلس الشورى وإعداد الدستور الجديد ثم الانتخابات الرئاسية وتسليم ما تبقى من السلطة إلى رئيس الجمهورية المنتخب ليتمكن الجيش من العودة إلى ثكناته والدفاع عن الوطن وبذلك نكون قد وضعنا مصر على طريق المستقبل.

مستقبل مصر بعد ثورة يناير

لقد أهدر النظام السابق كرامة المواطن حين أذله وأفقره وفرض سطوته بسلاح القوة والإجبار كي يمتثل لأوامره، كما أنه فرط في كرامة الوطن حين أفقده عافيته وألحقه بقطار التبعية، وفرض على مصر تحالفاً إستراتيجياً مهيناً مع عدوها الصهيوني، من هنا جاءت الثورة لترفع شعار الكرامة لكل المصريين، فقد استطاع الشعب المصري أن يغير مجرى التاريخ من جديد عن طريق التماس الخطوات الأولى نحو الديمقراطية المتكاملة، بعدما استطاع أن يستنشق نسائم الحرية والتغيير، بعد أن أطبقت عليه أنظمة استبدادية ساهمت في التأثير السلبي

على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حتى اعتاد المواطن المصري العيش في دوامة الوعود والخطابات السياسية الوهمية، دون الوقوف على تنمية حقيقية تضمن له الكرامة والعزة، غير أن الواقع الجديد بعد قيام الثورة، أصبح يحتم على كل من يسعى إلى الوصول لكرسي السلطة، النزول إلى مرحلة الإصلاح والتغيير، وتحويل مرحلة الشعارات إلى مراحل من الأفعال والإنجازات الفعلية، من أجل خلق مناخ ديمقراطي تسود فيه العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فأي تأخر في استكمال التنمية، أو الشروع في بدايتها سوف يخلف تراكمات من الفقر والبطالة، سوف يولد النزعة نحو الانفجار والتدمير.

فالاستقرار لن يتحقق إلا بالحفاظ على مكتسبات الحرية والكرامة للشعب المصري، والوقوف بكل حزم وثبات في وجه دعاة التخلف، الذين يرون في الإصلاح تقاطعًا مستمرًا مع مصالحهم الشخصية، وذلك لن يتم إلا عبر الثقافة والوعي اللذين يؤججان الرغبة عند الفرد بالمطالبة بحقوقه المشروعة، عن طريق التسلح بالعلم والوعي الصادق، وهذا يدفعنا كمصريين أن نسعى إلى صناعة فجر جديد وواقع متجدد يخلو من الاستبداد والقهر، والتحرر من سياسة الفقر والتجويع والتأخير في التنمية التي صنعت مجتمعاً مصرياً مغايراً لما كان عليه تاريخنا في الماضي، فالتاريخ سوف يشهد من جديد لهذا الشعب بالرقي والحضارة، وهذا التاريخ مازال مسجلاً في ذاكرة الأمة بأكملها، أن واقع المصريين في عالم اليوم إنما هو واقع يحاول فيه هذا الشعب تكسير قيود الاستبداد، حتى يؤرخ لمرحلة من مراحل التطور والتحول في تاريخ الأمة والمنطقة العربية بأكملها، من أجل الاستحواذ على الحرية، فمصر اليوم على مسافة متواصلة لبناء جيل جديد طموح، يسعى إلى التغيير وتحقيق الأفضل في شتى المجالات سواء السياسية أو البشرية أو الاقتصادية أو التعليمية.

في ظل هذا الزخم السياسي المتولد عن ثورة ٢٥ يناير، لابد من توظيف وتطوير سياستنا الداخلية والإقليمية والخارجية، بمنطلقات مصرية وطنية قومية خالصة بعيدة عن الشخصنة أو مصالح الأطراف الأجنبية أو الإقليمية الآخرى، سياسات تعكس الأهداف والمبادئ التي كانت دافعاً لقيام ثورة ٢٥ يناير وعلى رأسها المشاركة والمساواة والعدل الاجتماعي، وهذه هي الخطوة الأولى الضرورية لبناء مصر من جديد، فقد جاء الوقت لتستعيد مصر مكانتها على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، وهو ما يفرض على القائمين على شئون الحكم في المرحلة القادمة تغيير المشهد السياسي القادم في مصر، إلى نظام سياسي جديد بروح جديدة ودماء شابة، تساهم في تطور هذا البلد، وتعيد لمصر تاريخها وحضارتها، بعد أن سلبها النظام السابق هويتها وأفقدها ريادتها، لأنه اعتمد بشكل أساسي في القيام بمهامه على أجندة سياسية أوروبية وأمريكية، لا تراعي إلا مصالحها في المنطقة، وتناسى هذا النظام العجوز مطالب الشعب وخاصة الشباب في التنمية والازدهار، وهذا يعتمد بشكل أساسي على تغيير السياسات الداخلية لاستعادة كرامة المواطن، واسترجاع حقوقه التي حرم منها، وتغيير السياسات الخارجية لاستعادة كرامة الوطن وعودة مصر لدورها الإقليمي في المنطقة العربية والإفريقية.

هذا يدفعنا إلى إعادة رسم الخريطة السياسية المصرية بصياغة أجندة وطنية برؤية محددة، تعبر عن مطالب المصريين باسترداد كرامتهم، والعيش بحرية وعدالة اجتماعية وإنهاء التبعية للخارج، وتحقيق المصالح المصرية والعربية من

خلال تطوير علاقتنا بالدول العربية والإفريقية، وتغيير ميزان القوة المختل بين مصر وإسرائيل منذ عقود تعيد التوازن في النسق الإقليمي وفك رباط التبعية مع أمريكا، وعدم قبول مصر لاستمرار منطق المشروطية التي تحكم العلاقة بين مصر ودول الخارج، كل ذلك لن يتم إلا باتباع أفكار جديدة تستهدف العمل على استعادة الدور المصري لمكانته عبر منظومة متكاملة من الفكر والآليات، لمعالجة أوجه القصور والخلل التي أصابت ذلك الدور، وجعلته عاجزا عن القيام بمهامه في عهد النظام السابق، في ظل اتجاه الدولة إلى الديمقراطية وصياغة دستور يضمن تداول السلطة، ويقلص كثيراً من صلاحيات الرئيس لتصبح القرارات السياسة عاكسة لتوجهات الرأي العام، بعد أن كانت تعكس قرارات مبارك ونظامه، الذي أساء لصورة وسمعة مصر داخلياً بانتهاجه سياسة القمع والتسلط والنهب والسرقة، وخارجياً نتيجة لانتهاجه سياسة الخضوع والرضوخ للضغوط والإملاءات الخارجية، بالشكل الذي كان يهدف فقط إلى الحفاظ على نظامه الذي لم تتجاوز مواقفه السياسية الخارجية حدود الشجب والإدانة.

ولكن علينا الانتباه إلى أن القوى الداخلية التي استفادت من النظام السابق، والقوى الخارجية الضاغطة لا تريد لمصر ديمقراطية حقيقية تفرز حكومة وطنية، تعبر عن ضمير الشعب وطموحاته، ولن تتمكن مصر من مواجهة تلك الضغوط إلا إذا توافرت للمجتمع درجة من النضج تمكنه من مقاومة كل ما من شأنه المساس بكرامة البلد وتهديد مصالحه العليا، خاصة وأن طبيعة المرحلة الانتقالية في مصر تفرض وتيرة معينة للإصلاحات

السياسية لتسير بشكل متوازن مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، كل هذه المتغيرات تجعلنا نفكر في مستقبل مصر من جديد، فما تحتاجه مصر الآن هو تحقيق نوع من الوفاق الوطني بين كل القوى والتيارات السياسية المصرية، والالتفاف حول الأهداف الأساسية والنهائية للثورة، والتي ترتكز على بناء مصر الديمقراطية ، لذا يجب أن نسعى جميعاً إلى تصدر مكانتنا محليًا وإقليمياً ودولياً، بتبني مصر مبادرة سلمية للتحضر الفكري والمجتمعي، ولن يتم ذلك إلا في ظل إرادة وطنية مستقلة، وحياة سياسية نظيفة، ومجتمع قوي بمؤسساته التي تتحرك في إطار مشروع وطني يستلهم حلم النهضة، وينطلق من قيم العدل والحرية والمساواة، مستهدفا الحفاظ على كرامة المواطن وعزة الوطن.

على المستوى الداخلي

لا قدرة على البناء دون قوة، ولا قوة بلا وحدة، ولا قدرة على البقاء دون مقاومة، ولا مقاومة دون اتحاد، هذا ما أدركته عقول الدول الغربية، فأصبحوا بوحدتهم أقوياء وأصبحوا باتحادهم أغنياء، ولم تدركه عقول الدول العربية، فأضحوا بسبب تفككهم وتفرقهم ضعفاء وفقراء، وهذا الحال في الفرقة والضعف ينعكس بشكل واضح على مواقف المصريين، فأصبحنا سلفيين وبهائيين ومسيحيين وإخوانيين وعلمانيين وليبراليين، وبدلا من أن نتحد جميعاً من أجل الاستقواء على مشاكلنا أولاً، ثم الاستقواء على أعدائنا الذين يتربصون بنا في كل مكان، أصبحنا متناحرين مختلفين، ونسينا أننا في المقام الأول مصريون، يجب أن نعيش متحابين مخلصين لوطننا، مؤمنين بحقوقنا وحقوق الآخرين، بصرف النظر عن انتماءاتنا الفكرية والعقائدية، فلعل من أهم الإشكاليات التي تواجهنا

حتى الآن، هي مبدأ المواطنة وكيفية تضمينها في الإطار الدستوري للدولة، ذلك أن موضوع المواطنة يعتبر من المواضيع المهمة في التاريخ السياسي والاجتماعي، وأساساً مهماً في البناء الدستوري والسياسي لأي دولة كانت، فالدولة لا يمكن أن تنتج أو تقوم ببناء مقوماتها وأسس نهضتها، إلا على أساس مبدأ المواطنة القائمة على العدل والمساواة بين الجميع، ولذلك لابد من وجود قناعة فكرية وقبول نفسي والتزام سياسي بمبدأ المواطنة، يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي يرتضيه جميع المصريين، يتم بمقتضاه تضمين مبدأ المواطنة والوطنية باعتبارها مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز عرقي أو طائفي أو فكري.

أيضاً لابد من تفعيل مبدأ الحريات السياسية لأنها بمثابة الغطاء الآمن للتنافس والمشاركة في قيادة المجتمعات، وظهور الأكفأ والأفضل، ومن ثم إغناء الساحة المحلية والدولية بالأفكار الهادفة لخدمة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، ليحصل المواطن على حقه في التعليم والصحة والسكن اللائق والعيش بكرامة، دون النظر للجنس والقومية والدين والطائفة والحزبية، وأولى الخطوات التي تساعد في تحقيق ذلك هو إجراء الانتخابات البرلمانية، لإنهاء حالة الاحتقان والتخبط السياسي والفوضي في الشارع المصري، من أجل إفراز برلمان وطني يملك القوة والشجاعة، ويستطيع أن يقف ضد ظلم وفساد قرارات الحكومة، التي لا تراعي المصلحة العليا للشعب المصري، وهذا ما تشهده مصر الآن في مرحلة جديدة من الحرية، التي منحتها لنا ثورة ٢٥ يناير، تتمثل في الانتخابات البرلمانية كأولى الخطوات الديمقراطية في بناء الدولة المصرية من

جديد، بعد أن عانت مصر كثيراً من التزوير والفساد السياسي، الذي شاب كل العمليات الانتخابية في عهد النظام السابق، من أجل استحواذ الحزب الوطني على الأغلبية المطلقة، ثم فتحت الثورة لمصر عبوراً جديداً نحو الديمقراطية، وارتقاءً إضافياً إلى الدولة المصرية الحديثة بزحف ملايين المصريين إلى مراكز الاقتراع، في أول مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، من أجل التعبير عن إراداتهم بوضع القواعد الثابتة للسلطة الجديدة ودستورها ورموزها ومؤسساتها.

فالاندفاع الجماهيرى غير المسبوق نحو صناديق الاقتراع، ووقوف آلاف الناخبين لساعات في طوابير انتظاراً لدورهم للإدلاء بأصواتهم، يكشف مدى تعطش الشعب المصري للديمقراطية، ومدى تشوقه لكل ما هو صحيح، ومدى حرصه على إنجاح هذه الانتخابات وتكريس سيادة الشعب وسلطته، ومدى رغبته الحقيقية في انتشال هذا البلد من كبوته، فقد عاش المصريون يوماً استثنائياً يرقى إلى أن يكون يوماً تاريخياً إذ تحدو الأزمة السياسية الحادة، التي تشهدها مصر وذهبوا وأدلوا بأصواتهم تعبيراً عن اعتراضهم على حالة الفراغ والفوضى، وعن رغبتهم في تقديم نموذج ديمقراطي باهر، تمثل في انتهاء اليوم الأول من العملية الانتخابية دون تجاوزات أو حوادث تذكر، فكانت رسالة إلى كل مشكك في قدرة مؤسستي الشرطة والجيش على تأمين الانتخابات، أن ظنك قد خاب، ورسالة إلى كل من أشاع أنها ستكون بحور دماء، أنها لا تعدو إلا أن تكون أنهار نبل ووفاء، وهذا دليل واضح أننا وثورتنا قد نجحنا للمرة الثانية في إظهار الصورة الحقيقية لمعدن الشعب المصري صاحب الحضارة، وأننا بالفعل على مشارف تاريخ جديد، يبدأ في مصر ويكتب بحروف من ذهب، لأننا التزمنا بآداب الانتخابات وثقافات التصويت، وهو ما أشادت به جميع وسائل الإعلام

العربية والأوروبية ومنظمات حقوق الإنسان ولجان مراقبة الانتخابات، مما عكس حالة التوافق والمصالحة بين المواطن والسياسة، بعد عزوف الشارع المصري عن ممارسة السياسة في عهد النظام السابق كرها عنه ونفوراً، وليس طواعية منه أو أنه شعب مسلوب الإرادة.

هذا العرس الديمقراطي الذي يعد أول ثمار الثورة الشعبية المصرية، وأول عزاء لتضحيات مئات الشهداء، الذين سقطوا في مسيرة إسقاط النظام الديكتاتوري، يتطلب منا جميعاً السعى نحو خطوات في غاية الأهمية، لاستكمال مسيرة التقدم في الانتخابات القادمة، وهذا يتطلب ثقافة معينة تسود لدى أجهزة الدولة في ضمان النزاهة والحيادية، دون الاصطفاف لطرف دون الآخر، ويستدعي ذلك تدخل الدولة لتضع ضوابط وقوانين محددة للعملية الانتخابية ولدى الأحزاب السياسية، فيجب أن تسعى جميع الأحزاب والمرشحين إلى تغيير الثقافة الخاطئة لديهم في ممارسة العملية الانتخابية، بإقناع الناخبين بأساليب غير ديمقراطية لاختيارهم، كاستخدام العنف بكل صوره، أو استغلال الناخبين بشراء أصواتهم، أو خداع الناخبين بشعارات مزيفة، أو استخدام المشاعر الدينية في تحريض فئة على فئة أخرى، أو إقحام الدين في السياسة على نحو يفسد الممارسة السياسية، أو نشر الهلع والخوف بين الناخبين وإيقاظ عصبيات قديمة، أو استخدام النفوذ الاقتصادي وعدم قبول النتائج، أو التصرف بعد العملية الانتخابية على نحو يثير الفوضى والقلق، وأيضاً لدى الأفراد الذين يمارسون الديمقراطية بازدهار وعي الناخب المصري واستثمار ثقافته المجتمعية، في معرفته بمرشحيه تاريخاً وإنجازاً وفكراً، لأنها مكملة لمسيرة الديمقراطية لضمان اختيار

نواب عن الشعب هدفهم أولاً وأخيراً مصلحة الوطن، خاصة وأن البعض من المرشحين ومن بعض الأحزاب قديمها وحديثها، يرى أن الانتخابات مغانم ومغامرات، على الرغم من أنهم غير مؤهلين لتلك المسؤوليات، فقد اعتدنا طويلاً أن نسمع من المرشحين وعوداً وعهوداً تتلاشى بمجرد حصوله على كرسي البرلمان، ثم يختفي من دائرته وربما من قاعة البرلمان، فما كان يحدث في الماضي من تجاوزات في انتخابات المجالس النيابية، لم يعد مقبولاً بعد نجاح الثورة، ولم يعد مقبولاً أن يكون عضو البرلمان جاهلاً سياسياً واقتصادياً، وليس لديه أي ثقافة أو فكر يؤهله للقيام بمهمته الأساسية في الرقابة والتشريع، وكل ما يملكه من مقومات تؤهله لذلك ليس إلا أموالاً كبيرة وعقولاً صغيرة وضميرًا ميتًا وفسادًا مستيقظًا، مما كان يجعله يقوم بإحدى المهمتين: إما أن يذهب إلى سرادقات العزاء والأفراح كي يظهر أمام الجميع أنه مجامل وصاحب نخوة وشهامة ليجتذب الأنظار إليه بشعبية مزعومة مزيفة، وإما أن يستفيد من الحصانة في أن يسرق أموال الشعب أو يستفيد بمركز مرموق لأنه يعاني من نقص اجتماعي في داخله، فهل من المعقول أن تستمر هذه المهمات بعد الثورة أم أننا بحاجة إلى التفكير في مستقبل مصر ومستقبل أبنائنا، لذلك لابد أن يكون اختيارنا بعيداً عن العصبية وعن الرشاوى الانتخابية، ببيع أصواتنا بأبخس الأثمان، فيجب أن يتمتع عضو مجلس الشعب والشورى وأعضاء المجالس المحلية بالقوة والشجاعة، وأن يتسلحوا بالفكر والثقافة وفهم احتياجات المواطن المصري، حتى يستطيعوا الوقوف ضد فساد الحكومة، وإلا سيأتي المستقبل بما كان يحمله الماضي من إهانة واستغلال وجشع وعدم مساواة وستبقى مصر وشعبها محلك سر.

الأفكار كثيرة وتحقيقها مرهون بالشباب الذين هم عماد الوطن، وعلى سواعدهم تنهض الشعوب وتزدهر الأمم، فبهم تزداد المعالي علا وينسج بهم المستقبل إشراقة وضياء، تنير طريق الغد، ونجاح ذلك يتوقف على صدق وجدية العمل، ورغبتنا جميعاً في إحداث التغيير والتنمية وإعلاء قيمة الوطن في قلوبنا جميعاً، فذلك يعد سلوكاً حميداً وضمانة حقيقية لحماية الثورة التي حلمنا بها جميعاً، كما يعد معياراً قوياً يقاس به مستوى الرقي الاجتماعي داخل الدولة، ويعد ثروة اجتماعية وقيمة إنسانية تسهم في زرع كثير من القيم الإنسانية إذا ما تم تحفيز كافة أفراد المجتمع تجاهه، ولذلك فأنا أوجه دعوة لكل إنسان مصري أصيل يحب بلده ولا يبتغي سوى مصلحة وطنه، أن يرفع صوته عالياً ضد الإرهاب وضد القمع الفكري وضد محاولات الهيمنة وفرض الوصاية على عقول الناس وأفكارهم، تحت شعار تحقيق مكتسبات الثورة، لذلك فإن مهمتنا الحاضرة تقتضي منا توعية أجيالنا والاهتمام ببناء شخصية الإنسان باعتباره صانع التنمية، خاصة فيما يتعلق بالجوانب السلوكية والاجتماعية والدينية، من أجل بناء إنسان مثقف يمتلك حساً عالياً بالمسؤولية الاجتماعية، ولديه وعي سياسي ووطني يمكّنه من الرؤية أبعد من سقف مطالبه الشخصية الاتكالية والنفعية، إنسان أكثر حبًا للعلم والعمل وأعمق تطلعاً للبناء والابتكار، فلابد من تغيير ثقافة ومعتقدات الشعب الخاطئة وتحويل الطاقة السلبية التي تكمن داخل كل واحد فينا إلى طاقة إيجابية تدفعنا إلى العمل والتنمية والحضارة والنمو.

على المستوى الإقليمي

لا يزال الحديث عن مشكلة تقدم أو تراجع دور مصر الإقليمي، يطغى على الساحة العربية بصورة تكاد تكون متكررة، خاصة مع كل أزمة إقليمية،

يكون أحد أطرافها بلد عربي، وهي مشكلة بدأت تتصاعد بصورة أكبر بعد نجاح الثورة المصرية، في ظل اتجاه مصر لاتخاذ مواقف تتعلق بتقديراتها لمصالحها الوطنية العليا، وربما يرجع السبب في ذلك إلى الضعف الإقليمي المصري، إلى عدة أمور تتمثل في إخفاق سياسات النظام السابق عن النهوض بمكانة مصر وريادتها في المنطقة، بشكل يعكس تاريخها وحضارتها، مما أدى إلى وجود محاولات من أطراف مختلفة في المنطقة تسعى لوراثة الدور المصري، عبر سياسات أكثر تأثيراً وتفاعلاً، في العديد من القضايا الإقليمية، وبخاصة القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، سياسات وصلت إلى محاولة التأثير على الداخل المصري ذاته إضافة إلى حدوث تحولات في هياكل قوة وأدوات تأثير الدول العربية في الإقليم، وتصاعد تأثير العامل الدولي وسط غياب الدور المصري نتيجة لاصطفافه مع الحلف الأمريكي، مما كان له الأثر المدمر على دور وصورة وهيبة مصر، وعلى مكانتها الإقليمية، ودورها الريادي في المنطقة العربية والإفريقية، الأمر الذي جعل الساحة العربية مسرحاً لفعل وتدخلات الدول الإقليمية المؤثرة، التي راحت تحاول ملء الفراغ الذي تركته مصر، وعلى مصر أن تعيد ترتيب أوراقها وسياساتها من جديد، لإعادة التوازن المفقود، وحينها ستقف الشعوب العربية مع مصر في سعيها لترتيب الدور العربي إقليمياً، فمصر بحجمها وعدد مواطنيها وثقلها التاريخي تعد هي حجر الزاوية ورمانة الميزان التي تحقق التوازن والاستقرار، وهي التي تستطيع أن ترسم باختياراتها الإستراتيجية مسار التطور الإقليمي في الأمور الداخلية والخارجية، وهي التي تملك التأثير من خلال القدوة والنموذج، وهي التي تملك أدوات المبادرة في طرح الأفكار والحلول والتعبير عن مكونات الأمن العربي والدفاع عنها، وهي التي تملك احترام الآراء الآخرى واحتوائها والعمل في تواضع وكبرياء.

خاصة أن مصر عندما تقوم بهذا الدور فإنها لا تبحث عن قيادة ولا تتطلع إلى زعامة ولا تدخل في تنافس مع طرف آخر، وحتى يتحقق ذلك لابد أن نضع أيدينا على أوجه القصور التي أثرت بشكل سلبي على الدور الإقليمي المصري، وجعلته عاجزاً عن معالجة بعض القضايا الهامة كالصراع العربي الإسرائيلي، وذلك من أجل استعادة توازن القوى في الشرق الأوسط، خاصة وأن الولايات المتحدة تنحاز بشكل تضامني ومستفز لتوفير الدعم المادي والقانوني والعسكري لإسرائيل، من أجل تأمين مصالحها وأمنها القومي، ولا أقصد بذلك الدخول في مواجهة عسكرية، وإنما أدعو إلى تحقيق التوازن بالمفهوم الأشمل للقوة، بالإضافة إلى الاستمرار في تنمية القدرات العسكرية المصرية، وضمان حصولنا على تكنولوجيا عسكرية متقدمة، فلم يعد مقبولاً لمصر البقاء خارج النادي النووي العسكري في ظل احتفاظ إسرائيل بترسانتها النووية، وسعى إيران لتطوير برنامج نووي وصاروخي ذي أبعاد عسكرية، فلم يعد هناك سبيل لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، إلا بإيقاف الجميع عن التسلح النووي في المنطقة، ولن يتأتى ذلك إلا بانضمام إسرائيل أولاً إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، وتوقف إيران عن الاستمرار في برنامجها النووي غير السلمي، فإخلاء دول الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل قد أصبح واجباً أساسياً، حيث تمثل كل من إيران وإسرائيل عقبة تحول دون تحول الشرق الأوسط إلى منطقة سلام آمن، أما في حالة تمسك إسرائيل وإيران بترسانتهما النووية، فلن يكون لدول المنطقة بديل عن خوض سباق التسلح النووي، بل واعتبار هذا التسلح هدفاً قومياً بديلاً عن التنمية، خاصة أن تحقيق التنمية مرتبط بالقدرة على حمايتها، ولن يتم ذلك إلا في إطار التوازن في القوى.

ومن القضايا الهامة جداً والتي أخفق فيها النظام السابق بشكل بالغ الخطورة، فساد السياسات المتبعة في تنمية العلاقات الإفريقية المصرية، وخاصة العلاقات مع دول حوض النيل، فلم تكن العلاقات مع دول حوض النيل في ظل النظام السابق ترقى للمستوى المطلوب، مما كان له أثر سيئ في قدرة مصر على الحفاظ على حقوقها المائية، فالنظام السابق قد دخل في حالة من الهذيان نتيجة لعدم وجود سياسة مائية واضحة ومحددة، وزاد الأمر سوءًا تحويل ملف المياه من وزارة الخارجية إلى وزارة الموارد المائية، وهو ما يعني إغفال الطبيعة السياسية لهذا الملف، ولا مجال للمبالغة في القول بأن خطورة ملف المياه بالنسبة للأمن القومي المصري قد تفوق في أهميتها ما عداها من ملفات، بما فيها ملف الصراع في الشرق الاوسط، حيث تمثل قضية مياه النيل واحدة من أخطر ملفات الأمن القومي المصري، وقد توافقت الدبلوماسية الرسمية والشعبية فيها بعد ثورة يناير على أهمية المعالجة المصرية الحكيمة لهذا الملف، في إطار من التوجه الإستراتيجي نحو أفريقيا، تحكمه لغة المصالح المشتركة والتعاون الوثيق بين مصر ودول القارة، وهو ما يدفعنا إلى السعى لإعادة الأمور إلى طريقها الصحيح، وإصلاح ما أحدثه النظام السابق من تراجع في مستوى هذه العلاقات، واستعادة الدفء المفقود لها على أساس من التفاهم والاحترام المتبادل، وإعادة الانخراط المصري في إفريقيا من جديد، وهذا يفرض علينا تبني عدد من الإستراتيجيات الفاعلة والمستمرة في الدائرة الإفريقية، ومنها التضامن مع جميع الشعوب الإفريقية في مسيرتها نحو الديمقراطية والتنمية، باعتبارها هدفاً رئيساً لثورة ٢٥ يناير، وجعل التنمية المشتركة عنصراً أساسياً في سياسة مصر الإفريقية.

المناخ الدولي والمنظور الخارجي لأحداث الثورة المصرية يعكس أن المجتمع الدولي مازال مبهوراً بما حققه المجتمع المصري بمختلف فئاته في المطالبة بحقوقه المشروعة بطريقة سلمية وراقية، تؤكد قيمة وحضارة وتاريخ الشعب المصري، هذا الإدراك الواعي المسؤول من الشعب المصري شكلته ظروف ومتغيرات الأحداث، التي جعلت من المرحلة الراهنة مرحلة حتمية تستدعي المطالبة بكامل الحقوق الشعبية، وبهذا الإدراك الواعي المتجدد قد نجح المصريون في قلب موازين القوى، وأصبح الشعب هو صاحب القرار في اختيار مصيره، إلا أن المتغيرات التي شهدتها مصر بعد نجاح الثورة من استقطاب في الحوارات، وعدم وضوح الرؤية السياسية المستقبلية، يدفعنا إلى تحديد أهداف وأولويات المرحلة القادمة بشكل محدد يعمل على رفع كفاءة الأداء المصري، وعودتنا كدولة رائدة فكرياً وصاحبة المبادرة في التحرك الإقليمي، دون أن ننحاز أو نقترب من طرف على حساب الطرف الآخر أو نغفل طرفًا دولياً على حساب المصلحة المصرية، فيجب أن يرتبط تحركنا تجاه دولة أو أخرى بأهمية تلك العلاقة لمصر على المدى الطويل، علماً بأننا قد نختلف في بعض السياسات من آن لآخر وهذا يتطلب تحديد أهداف مصرية قصيرة وطويلة الأجل؛ لذا على المجتمع المصري أن يكون على استعداد لتحمل ثمن هذه السياسات، لكي يجني ثمارها بمصارحة الصديق والتحاور مع من لدينا معهم مواقف متباينة، والاعتماد على الذات اقتصادياً بعيداً عن المساعدات والمعونات، وهذا الاستثمار في سياساتنا الخارجية أوفر وأفيد لمصر من الركود، ويساهم في تحقيق نقلة نوعية لمنطقتنا يعيد مصر إلى ركاب الحضارة في موقعها ومكانتها.

هذه المتغيرات أيضاً تدفعنا نحو إعادة بناء العلاقات المصرية بالدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من جديد وفق أسس جديدة تقوم على الاحترام المتبادل والندية الكاملة، والانتقال من مرحلة تلقي مصر للمساعدات والمعونات من جانب تلك الدول، إلى المشاركة الاقتصادية وتدعيم التبادل التجاري والاستفادة من الاستثمارات والخبرات الأوروبية في إنعاش الاقتصاد المصري وتعافيه من عثرته، وهو ما يستوجب رفض كل صور التدخل الأمريكي والغربي في شؤون مصر الداخلية والخارجية، فلم يعد مقبولاً أن يكون لأمريكا أو غيرها سلطة توجيه صانع القرار لما يخدم مصالحها فقط، خاصة أن الولايات المتحدة كانت تستخدم ورقة المعونة الاقتصادية الضخمة للضغط على النظام السياسي، لتمرير سياسات محددة سلفاً لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، وحتى نستطيع فك رباط تلك التبعية الذي يثقل كاهل مصر ويعوق حركتها، وللتحرر من قيود الإذعان في العلاقة مع الكيان الصهيوني، خاصة وأن الولايات المتحدة تنحاز بشكل تضامني ومستفز لتوفير الدعم المادي والقانوني والعسكري لإسرائيل من أجل تأمين مصالحها وأمنها القومي.

فالولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام ما يحدث في مصر، فهم يحاولون بشتى الطرق التدخل في صنع المستقبل السياسي المصري، من خلال عنصري الإعلام أو تمويل بعض الأحزاب السياسية، وفقاً لاعتقاد أن ذلك سيدعم وجود نظام في مصر يخدم مصالحها في المستقبل، كل ذلك بهدف تشويش الرأي العام وخلق حالة من عدم الرضا السياسي عن أي قرارات تصدر من مجلس الوزراء أو المجلس العسكري، مما

سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع والدخول في دوامة سياسية لتأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، ويزداد الصدام والتعارض ونصبح فريقين أو فرقًا كثيرة متعارضة، كما هو الحال في فلسطين ولبنان والسودان، وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة وإسرائيل، ويعكسه حالة الصراع بين الأحزاب والائتلافات والحركات السياسية القديمة، والتي نشأت بعد الثورة. فبناء المستقبل اللائق لشعب مصر لا يتأتى من خلال أحداث تفرض على البلاد من الخارج، أو بمعونات مادية هدفها التدخل في صميم الشؤون الداخلية للبلاد، وإنما يأتي ذلك باستقلالية الفرد وحريته وعقلانيته وسلوكه المتحضر مع بقية الأفراد في مجتمع منظم.

وعلى الجميع أن يعلم أن حالة الترقب والخوف المتزايدة التي تنتاب الكيان الصهيوني والولايات المتحدة في الآونة الحالية بسبب ضبابية الموقف السياسي في مصر، يجعلنا جميعاً نفكر في أن نتحد ونصبح قوة واحدة بدلاً من التشاجر والاختلاف على مشاكل بسيطة، يمكن حلها على طاولة الحوار إذا وضعنا مصلحة الوطن نصب أعيننا، وقدم كل تيار سياسي بعض التنازلات في آرائه وأفكاره بدلاً من روح الاستعلاء والكبر وفرض الرأي بالقوة التي أصبحت من أهم سمات الشخصية المصرية بعد الثورة، وهذا ما تسعى إليه القوى الخارجية ونجحت فيه بعد الفشل الذريع الذي منيت به الأجهزة الاستخباراتية لهذه الدول في عدم تماشي الثورة مع مخطط تنفيذها، وهو اصطدام الجيش بالشعب كما حدث في اليمن وليبيا وسوريا، الأمر الذي يستدعي دخول حلف الناتو لشن هجمات عسكرية على مصر بحجة الدفاع عن الحريات واستعادة حقوق المصريين التي سلبت منهم، ويتكرر سيناريو تقسيم العراق والسودان أو نشوب

حروب أهلية كما في الصومال وأفغانستان ولبنان، وتضيع قوة مصر وحضارتها وتصبح إسرائيل هي المتحكمة في مصير الشرق الأوسط بما يخدم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ومن ثم سهولة الاستيلاء على ثروات البلاد العربية والتحكم فيها وفي مصائرها.

في مجال التنمية البشرية

تعد التنمية البشرية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات، لدورها المحوري في صقل المهارات وتحريك القدرات وتنمية الكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والمهنية، فهي المنهج الذي يهتم بتحسين نوعية الموارد البشرية في المجتمع، لذلك تعتبر التنمية البشرية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المخططون وصانعو القرار لتهيئة الظروف الملائمة لإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما لم يراعيه صناع القرار في نظام مبارك، فالسياسات والإجراءات الخاصة بالموارد البشرية التي كانت تطبق في ذلك الوقت كانت دون مستوى الطموحات، ولا تعكس الممارسات المثلى في هذا المجال، فبرغم تعاقب الحكومات في ظل النظام السابق إلا أنها جميعاً تخادلت عن أداء دورها في الاهتمام بالمورد البشري باعتباره صانع التنمية الحقيقي ومصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي للاقتصاد المصري، فلم يكن هناك اهتمام واضح بالتنمية البشرية، وكان تخطيط الموارد البشرية لا يتم وفق منهجية علمية دقيقة، الأمر الذي يترتب عليه عدم تمكن الوزارات والمؤسسات الحكومية من تحديد احتياجاتها المتوقعة من الأعداد والمهارات والخبرات العلمية اللازمة لتحقيق أهدافها.

علماً بأن التنمية البشرية تعد عملية منظمة عبر مجموعة من الآليات لتنفيذها، وموجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل، يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه، ومن المؤكد أن جهود الدول في التنمية البشرية متفاوتة، ووسائلها مختلفة تبعاً لظروفها الاقتصادية وطبيعة تركيبتها الاجتماعية وموروثها الثقافي، إلا أن هدف التطوير ورفع المهارات البشرية أصبح ضرورة ملحة خاصة، وأنه مع اتساع الاهتمام بالعنصر البشري يتصاعد الاهتمام بأهمية وضرورة التنمية البشرية وتحديد مرتكزاتها، وهو ما يجب مراعاته في المرحلة القادمة، مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، بحيث تكون مرحلة إعداد وتطوير القدرات البشرية من خلال تطوير عملية التعليم والتدريب، حيث يمثل ذلك استثمارًا في رأس المال البشري، وهو لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال العيني، فالاستمرار في عملية التعليم والتدريب المهاري يزيد من التطوير النوعي للعمالة، حيث تتحدد إنتاجية العمالة بدرجة كبيرة وفقاً للتعليم والتدريب والخبرة، ومدى استيعاب التكنولوجيا المستخدمة في العملية.

لذا يتطلب النمو في إنتاجية العمالة تحسين القدرات البدنية والعقلية لقوة العمل، من خلال التحسين والتطوير التكنولوجي وبث روح الوطنية والمسؤولية لدى العمال، وغرس قيم زيادة الإنتاج وتحسينه، وخلق روح الإبداع والابتكار بين العمال، فالمصدر الحقيقي لثروة أية أمة لم يعد في امتلاك الخامات أو قوة العمل أو الآلات، وإنما في بناء القوى البشرية المؤهلة علمياً وتقنياً ومعرفياً، وبخاصة القوى العاملة الوطنية، وهذا يستلزم ابتكار فلسفات جديدة معاصرة لنظم التعليم والتدريب، وتبني مقومات الجودة باعتبار أن ذلك إحدى الأدوات الأساسية في إحداث تنمية بشرية مستمرة وفعالة، من خلال الاعتماد على المشاركة

الجماعية الفاعلة والإيجابية، بدءًا بالتخطيط واتخاذ القرار، ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات، وانتهاءً بالانتفاع بثمرات مشاريع التنمية وبرامجها، وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الكل من أجل صالح الوطن.

ومن المصادر المهمة للتنمية البشرية تحفيز الجميع - وبخاصة الشباب - نحو العمل الاجتماعي التطوعي، الذي يحمل في طياته كل صور التكافل الاجتماعي، بين شرائح المجتمع لما له من دور فعال في ازدهار الأمم وإحدى الركائز الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية بكافة قطاعاتها، كما يعد رقيب تصرفات الآخرين ومعيارًا قويًا يمكن من خلاله أن يقاس نجاح أو إخفاق الهيئات والمؤسسات، ربما لو عمقنا في قلوب أبنائنا منذ الصغر حب وخدمة الآخرين لتغير حال المصريين، وأصبح لكل مصري دوره في خدمة مجتمعه ليصبح متفاعلاً أكثر، مؤمناً بقضية حب الوطن، ليس شعاراً وانتماءً وإنما إيماناً وعملاً، فلعل أبرز آليات العمل الوطني والاجتماعي للتحول الديمقراطي يكمن في توسيع وتعميق التفاعل بين مختلف مكونات المجتمع، وذلك من خلال إطلاق أفاعيل الحراك الثقافي والسياسي والحوار الوطني الديمقراطي، عبر إعادة إنتاج وتشكيل الجمعيات والمنظمات وهيئات المجتمع المدني، في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، واختلاف أنواعها في مناخ من الحرية، وبعيداً عن تسلط أجهزة السلطة عليها وعلى القائمين على تفعيل نشاطاتها المتعددة والمتنوعة.

في مجال التنمية الاقتصادية

تعتبر الصناعة إحدى الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لدرجة أنها أصبحت مؤشرًا لقياس التقدم الاقتصادي في كافة

الدول، هذا ما يوجب علينا أن نولي القطاع الاقتصادي المصري درجة عالية من الأهمية، لما تقوم به الصناعة من دور كبير في توفير فرص العمل، والحد من مشكلات البطالة، بالإضافة إلى دورها في تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، ودعم القدرات التصديرية للبلاد، فالصناعة بمثابة محرك للنمو من أجل مستقبل مزدهر وللنهوض بمستقبل الصناعة في مصر لابد من التفكير في ثقافة جديدة، من أجل التطوير والتحديث والاعتماد على مواردنا بدلاً من الاقتراض الخارجي الذي أرهق اقتصادنا الوطني حتى الآن، ويتطلب ذلك معرفة حجم المتاح من الموارد التي تمتلكها الدولة وطريقة استخدامها، بالشكل الذي لا يؤدي إلى إهدارها وتبديدها، بل ويضمن حمايتها وزيادتها لتحديد إمكانات استغلالها حالياً ومستقبلاً، ووضع الخطط والبرامج التي تتضمن عدم الإسراف في استخداماتها، حتى تتمكن الدولة من وضع وتنفيذ برامجها التنموية الطموحة، التي تساعدها على الأخذ بأسباب التقدم، وتسرع بنا قدماً للوصول إلى طريق الرخاء لاستعادة الاقتصاد المصري حركته، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف رفع مستويات المعيشة خلال الفترة المقبلة، فحركة البناء الوطني والتي تتمثل بالبنية الاقتصادية من صناعات وامتيازات، هي نتيجة إرادة وطنية للاعتماد على الذات، والتحول إلى الإنتاج أفضل من البقاء رهينة الاستهلاك، وهو ما غاب عن فكر صانع السياسة الاقتصادية في مصر خلال الفترة الماضية، مما أدى إلى فشل الاستثمار المصري في قيادة قاطرة التنمية في مختلف المجالات، وكان ذلك انعكاساً لمجموعة السياسات التي انتهجتها الحكومات السابقة في عهد النظام السابق، والتي ساهمت في تقييد مناخ الأعمال وزيادة العوائق البيروقراطية، وتعقيد إجراءات الاستثمار وإصدار

التشريعات والقوانين الطاردة للاستثمار، فلقد أسهم فساد الحكومات السابقة في تسميم مناخ الاستثمار في مصر، وجعله مناخاً غير صالح للاستثمار المنتج طويل الأجل، فاتجهت الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى مجالات غير منتجة، مثل الاستثمار في الأراضي والعقارات وبناء المنتجعات السياحية... إلخ، مثل هذه المجالات للاستثمار لم تساعد مصر التعامل مع مشكلة البطالة النحو المناسب، حيث إن الاتجاه الإيجابي للاقتصاد المصري لن يؤتي ثماره إلا من خلال تنمية وتدريب العنصر البشري، وتحسين وسائل الإنتاج المادية، وتوفير بيئة سياسية اجتماعية أفضل، بالإضافة إلى سن قوانين حازمة فيما يتعلق بالشفافية ومحاربة الفساد.

ومن ثم يجب أن تكون إستراتيجية مصر الاستثمارية الجديدة بعيدة عن التركيز على مثل هذه الأنشطة الاستثمارية ذات العائد التنموي المحدود، التي تدر الأموال الطائلة على من يقومون بها، دون أن تضيف نمواً حقيقياً في البلد، ولذلك فإن خطة الدعم الاقتصادي الحالي تتطلب تضافر الجهود الحكومية والشعبية على قدم سواء، بهدف توفير بيئة ملائمة كي يستطيع القطاع الصناعي أن يتولى من جديد قيادة النمو، ويحقق للصناعات المصرية قفزة واسعة على صعيد التنافسية العالمية، وانتهاج إستراتيجية تنموية منفتحة على الخارج تستند على النهوض بالتصدير في إطار برنامج متكامل، يساهم في رفع الصادرات للانضمام بفاعلية إلى الاقتصاد العالمي، واستقطاب الاستثمار الخارجي، والاندماج التدريجي في التجارة العالمية، والعمل على تنمية موارد النقد الأجنبي، لاسيما وأن المستثمر الأجنبي ينظر عن كثب، ويراقب الدور الذي يقوم به المستثمر المحلي في المقام

الأول، لكي يتسنى له في النهاية اتخاذ قراره الاستثماري بالمشاركة، من ناحية أخرى يجب على الحكومات القادمة أن تركز على محاربة الضغوط التضخمية، حتى يمكن أن ترفع من القوة الشرائية للمواطن، وبخاصة ذوي الدخول المحدودة والثابتة، بدلاً من الاهتمام برفع مستويات الدخول، فالزيادة في الأجور فقط تضر بمستويات المعيشة إن لم يقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج، لذا لابد من الاهتمام بالإنتاج، لا أن تمنح الدولة الزيادة في الأجور من مصادر غير حقيقية، أو مصادر تضخمية ترتد عليهم بصورة سلبية بعد ذلك.

لذا تقتضي الفترة القادمة من الحكومات المصرية ضرورة تبني إستراتيجيات نمو وتصنيع مختلفة، تعتمد أساساً على وفرة العنصر البشري، وخلق نشاطات استثمارية جديدة، وإعادة هيكلة القطاعات الحيوية والتأهيل المتواصل لوحدات الإنتاج وتحديثها، واستغلال طاقة الشباب بتدريبها وإكسابها العديد من المهارات، حتى تتمكن من التعامل مع الأعداد الكبيرة المطروحة داخل سوق العمل، من خلال تبني إستراتيجيات صناعية تحاكي تلك التي تبنتها الصين، لكي تواجه الضغوط التي يعاني منها سوق العمل، كذلك يجب على الأفراد الاحتفاظ بما يفيض من أموالهم في البنوك وليس في منازلهم، لأن البنوك تستخدم هذه الأموال في منح قروض للمستثمرين والراغبين في بدء مشروعات جديدة، مما يحرك عجلة الاقتصاد، وأيضاً تحفيز ودفع الاستثمار الخاص مع تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع الإبقاء على دور الدولة في إدارة الاقتصاد الكلي على نحو يكفل استقرار الأسعار والعدالة في التوزيع ومنع الاحتكار والاهتمام بالمناطق الحرة، فهي بمثابة نمط استثماري متميز وآلية هامة من آليات

زيادة الصادرات ومضاعفة الناتج القومي، أيضاً لابد من صياغة علاقة مصر الجديدة بقوى النظام المالي الاقتصادي والإسلامي، بالتعاون مع الكيانات الاقتصادية الإسلامية الكبري مثل تركيا وإندونيسيا وماليزيا وإيران والسعودية من أجل تقوية الاقتصاد المصري، خاصة وأننا في عصر لا يعترف إلا بالكيانات والتكتلات الاقتصادية والسياسية والثقافية الكبيرة.

أيضاً لابد من التفكير في آليات جديدة لتوفير فرص العمل، وذلك بإشراك المؤسسات التي تتلقى أموال الزكاة، فقد جاء الوقت لتغيير سياسة جمع الأموال وتوزيعها على الفقراء، فالأفضل أن نقوم باستثمارها في بناء المصانع والمؤسسات التجارية، وخلق أنشطة مدرة للدخل لتحول الفقراء من متلقين للزكاة إلى دافعي الزكاة، خاصة وأن أموال الزكاة تعد أحد أهم الأدوات المالية لمعالجة مشكلة الفقر والاحتياج، لاسيما وأنها مورد إلزامي ثابت ومستمر يمكن من خلالها عمل مشاريع خدمية وتعليمية وصحية واستثمارية، تسهم في حل أزمة البطالة وخلق أدوات للاستثمار لهؤلاء الفقراء، حتى يستطيعوا بدورهم أن يمتلكوا أدوات الإنتاج التي تضمن لهم دخلاً ثابتًا، وبالتالي سد احتياجاتهم بصفة مستمرة، ومن ثم دفع مسيرة الاقتصاد المصري خطوات إلى الأمام لتجاوز تداعيات المرحلة الراهنة، كل ما سبق ذكره يعتمد تحقيقه على الاستقرار السياسي والتوجهات الحالية لبناء نظام سياسي ديمقراطي، مما سينعكس إيجابياً على مجمل الأداء الاقتصادي، حيث إن توفير البيئة الاقتصادية المناسبة تساهم في تحقيق التنمية، كما أن الاستقرار السياسي يساهم في إطلاق طاقة المجتمع ويرفع من فعاليته.

إن دور التعليم في تحقيق حاجات ومتطلبات التنمية يأتي في سلم الأولويات في أي خطة تنموية ذات نظرة شمولية، وهذا يتطلب الاهتمام بنوعية التعليم وبناء الشخصية المتكاملة التي لديها القابلية لمواجهة التغيرات والتكيف مع متطلبات المستقبل، والاهتمام ببرامج التدريب المصاحبة للتعليم بمستوياته المختلفة، والذي يهدف إلى تغذية قطاعات التنمية وما تحتاجه من قدرات ومهارات متطورة، فإعداد المواطن فكرياً وعقلياً واجتماعياً قبل إعداده للاستفادة منه اقتصادياً، هو أمر ضروري لتقدم المجتمعات ورفع مستواها الثقافي، فالتعليم يعد سلاحًا حاسمًا لتغيير الواقع ومواجهة المستقبل، فالمستقبل الأفضل لا يكون إلا بالثقافة والعلم والمعرفة، لأن الثقافة تعلي من قيمة الإنسان وترفع من شأنه وتهذب من خلقه وترتقي بفكره وتقوي من حججه وترفع من مستواه الإنساني والحضاري، ومن ثم فهي جزء لا يتجزأ من الكيان الإنساني ووسيلة التقدم العلمي والتطور الحضاري، ولا قيمة للمجتمع البشري بل لا مستقبل له في ظل الجهل والتباعد والنفور وعدم الاهتمام بقيمة العلم في تنمية وبناء الوطن، وحتى يكون المستقبل أفضل لابد من الحفاظ على ثرواتنا القومية من العلماء والأدباء وأصحاب الفكر المستنير والمثقفين الحقيقيين، فهؤلاء هم حكماء الوطن وهم الحاضر بكل إنجازاته، وهم المستقبل بكل إشراقاته وصباحاته المتفائلة، وهم رواد العطاء والبناء المثمر، وهم حضارة الأوطان وارتقاء الشعوب.

ولذلك أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر أشد منها في أي وقت مضى، حيث أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر

تمكن من المعرفة الدقيقة المثمرة، التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره، فأهمية البحث العلمي وعظم الدور الذي يؤديه في التقدم والتنمية يرجع إلى أن الأمم أدركت أن عظمتها وتفوقها يرجعان إلى قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية، فالبحث العلمي يعتبر أحد المقومات الأساسية للحضارة والتقدم والتنمية، فقد ساهم في إخراج البشرية من الظلمات إلى النور، بل إن الدول المالكة للعلم والمعرفة أضحت هي المتحكمة في شؤون العالم المعاصر، وهذا هو التحدي الحضاري الإنساني الذي يفرض نفسه على المجتمع البشري، وهو ما جعل الصراع بين الحضارات منصبًّا على المعرفة والسيطرة على المعلومات، فالثقافة بمثابة السلاح السلمي الذي لا يهدد ولا يتوعد ولا يرهب، ولذلك فمن يملك المعلومة يملك القوة، فالمجتمع الحضاري القائم على التفاهم والترابط ويملك إنسانا متكاملاً قادراً مؤهلاً ومسلحاً بالعلم والفكر والإيمان بمصالح أمته، سينجح في التنافس بقوة في عالم الغد، ومن هنا تأتي أهمية تكاتف المصريين من أجل النهوض بمستقبل مصر ثقافياً، والاهتمام بقيمة علمائنا وهم كثيرون، وأولى الخطوات تبدأ بإنشاء جامعة زويل العلمية، والبدء في مشروع الضبعة النووي، ومشروع تنمية سيناء، ومشروع ممر التنمية، وتطوير العشوائيات، والاهتمام بقضايا التعليم، وتوفير ميزانية للبحث العلمي ودعم الباحثين، وحصر الأبحاث التي يمكن تنفيذها بما يخدم الوطن وتفعيل نتائجها، إضافة إلى تطوير المدارس والمستشفيات وغيرها من المشروعات التي هي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها.

لكي نحقق معاً الحرية... الكرامة.... العدالة الإنسانية....

الخاتمة

بعد أن صمت الشعب المصري لمدة ثلاثين عاماً، فكانت نتيجة صمته استقواء النظام على الشعب، مما أدى إلى انتشار الفساد والنهب والسرقة في كافة مؤسسات الدولة، وبعد أن تحرر الشعب المصري من الخوف وطالب بحقوقه في الحرية والكرامة والعدالة الإنسانية، كانت نتيجة تحرره استقواء الشعب على الدولة، مما أدى إلى فقدان الدولة هيبتها، والاستمرار في ذلك سوف يؤدي إلى ضياعها، وتمكين أعدائنا من الاستيلاء علينا، ولذلك فعلى الجميع أن يفطن أننا في هذا التوقيت الحرج نحتاج للتركيز على هدف أسمى وأكبر يجمعنا كشعب في بناء نظام جديد لبلادنا، قائم على الحرية والمساواة واحترام سيادة القانون واسترجاع هيبة الدولة، وعلينا أن نفهم جيدا الفرق بين حرية الثورة وثقافة الثورة، فالحرية لا تعني أن نطالب بحقوقنا و نتناسى واجباتنا، وعلينا أن نفهم أن التظاهرات لم تعد هي السبيل أمام المصريين لبناء مصر من جديد، وإنما العمل وتحفيز الروح الوطنية ودعم الاقتصاد ودفع عجلة الإنتاج، فنحن في حاجة ماسة لبناء مجتمع ديمقراطي تنصهر فيه كل الفوارق، وتضيع نقاط الخلاف السياسي والاجتماعي والطائفي، وتسمو الحقوق للجميع بقوة القانون، فبناء مصر يستلزم بناء الشخصية المصرية من جديد، وتغيير ثقافة ومعتقدات الشعب الخاطئة، وتحويل الطاقة السلبية التي تكمن داخل كل فرد فينا إلى طاقة إيجابية، تدفعنا إلى العمل والتنمية وبناء الحضارة، فعلى كل من يعتبر نفسه وطنياً غيوراً أن يدرك أن المصلحة الوطنية بكل أخلاقياتها ومثلها العليا وتقاليدها السامية، هي

ضحية الفوضى الشاملة التي نعيش فيها الآن، ونحن بحاجة ماسة إلى الوحدة الوطنية وتلاقي الأفكار وتوحيدها، من أجل بناء الوطن من جديد، بما يحقق أحلام وطموحات كل المصريين. فطاعة القانون في المجتمع الديمقراطي يعد فضيلة اجتماعية وأخلاقية ويرفع من قيمة المواطن؛ لأن للقانون قيمة تعلي الفرد فتجعله يشارك الآخرين في الحفاظ على السلام الاجتماعي، وهو دليل قاطع على حسن سير الديمقراطية، فتربية المواطنين على سلوك وأخلاقيات ديمقراطية، تهذبهم لمعرفة حدودهم في معاملاتهم مع الآخرين، وليعلم الجميع أنه إذا كان من السهل أن تجتمع القوى السياسية لهدم نظام انتهت صلاحيته، فمن الصعب توحيدهم لبناء نظام جديد يستوعب الجميع ويؤسس لدولة ديمقراطية تقوم على المواطنة، فأنا أؤمن بما يقوله الكثيرون بأن حكام العرب مستبدون، فهذه حقيقة لا يمكن إنكارها، ولكني أقول: إن شعوب العرب جميعاً مخطئون لأنهم هم من ساعدوا على خلق الاستبداد، بالصمت والخوف، وجعلوا من الفساد أسلوباً ومنهجاً في حياتهم، وارتضوا لسنوات طويلة الذل والمهانة، فاستحقوا أن يعيشوا في جبروت واستبداد حكام ماتت ضمائرهم، وعميت أعينهم عن الحقيقة، فباعوا شعوبهم بثمن بخس فاستحقوا ما آلوا إليه الآن.

وأخيراً ....

رسالة إلى كل شعب مصر

كونوا وطنيين واجعلوا الضمير صوتكم، ولا تتكلموا إلا بالحق، حتى ولو كثر المنافقون، واعلموا أن صوت الحق يعلو ولو كثر المفسدون، فالحق ينتصر وإن قل مؤيدوه، والباطل ينكسر ولو زاد منافقوه، فالباطل مهما كان قوياً في ظاهره فهو جبان في باطنه، فلا تخشوا من سلطان جائر، واعلموا أن العزة قوة، فلا تفرطوا في عزتكم فتضعف قوتكم، واعلموا أن القناعة رداء الطامحين فكونوا قنوعين تنعموا في دنياكم، وكونوا أتقياء تنعموا في أخراكم.

رسالة إلى كل الثوار

لابد من ضبط النفس وعدم استثارة رجال الأمن أو الجيش، والدخول معهم في مواجهات مباشرة، باعتبار أن هناك طرقًا شرعية يمكن اللجوء إليها، في حال تعرض أمن أو حياة أي منكم للخطر، وعدم إتاحة الفرصة لأحد بأن ينقلب على العملية الديمقراطية، التي سطر الشعب المصري بدمائه أولى كلماته فيها، والتي تتمثل في انتخابات مجلس الشعب المصري، التي أكدت ويحق مدى وعي الشعب المصري، ومدى إصراره على إنجاح تلك التجربة.

رسالة إلى الإعلام

اتقوا الله في مصر، ولا تجعلوا منابركم الإعلامية بمثابة سيف مسلط على أعناق المصريين، فرسالتكم الإعلامية يجب أن توجه إلى بناء مصر وليس هدمها،

ابتعدوا عن كل القضايا التي من شأنها إشعال الفتن، والتي تؤدي إلى سفك دماء المصريين، كفاكم دفاعا عن حق يراد به باطل.

رسالة إلى حكومة مصر

أفيقوا إلى الخنجر المغروز في ظهر الوطن، انتبهوا إلى أطفال الشوارع، وجهوا جهودكم وطاقاتكم إلى احتواء هؤلاء، استعينوا بعلماء النفس والاجتماع والأطباء والتربويين ورجال الأعمال من أجل إعادة تأهيل هؤلاء، اجمعوهم بشتى السبل وقوّموهم وربوهم من جديد، اغرزوا فيهم النزعة الدينية والروح الوطنية، ضعوهم في أولى مخططاتكم ووفروا لهم سبل الحياة الآدمية النظيفة، الأمر شاق وعسير لكنه يحتاج الجهاد منكم ومن الجميع.

رسالة إلى المؤسسة العسكرية

أنتم خير أجناد الأرض، وحماة مصر، ولن تسقط مصر وأنتم عاهدتموها بحمايتها، ونحن نثق بكم، وبوطنيتكم، تحملتم الكثيرمن الإهانة والتجريح، ولكن في حب مصر يهون أي شيء، وهذا واجبكم، تملكون القوة ولا تستخدمونها إلا في وجه الظالم والعدو، وهذا من شيمة الفارس القوي الأمين، نصركم الله.

رسالة إلى جهاز الشرطة

نحن على أعتاب طريق جديد نريد فيه مزيدًا من الاحترام لحقوق وكرامة الإنسان، فلننس الماضي بكل ما يحمله من جراحات، ولنستقبل الحاضر بكل أمل وطموحات، دوركم في حماية أمن الوطن وتوفير الأمان للمواطن عظيم،

فلا استقرار لحياة الإنسان بلا أمن وأمان، وهما أساس جميع خطوات التنمية المستمرة في مختلف مجالات الحياة.

رسالة إلى قضاة مصر

أنتم من تحملون لواء الحق والعدل، وأنتم الحصن المنيع لنا ضد كل فساد وكل فاسد ومفسد، فجهودكم مميزة وطموحاتكم عالية ورسالتكم سامية ووجودكم مؤثر، من أجل هدف كبير وهو إعلاء كلمة الحق وإنصاف المظلومين والقصاص من الظالمين.

رسالة إلى أعداء مصر

مصر هي مقبرة الغزاة، لا تغرنكم قوتكم، ولا يغرنكم حلمنا، ولا ترموا بأنفسكم إلى التهلكة، شعب مصر أبي وصلب وعنيد، وجند مصر خير أجناد الأرض، لا نخشى الموت بل نسعى للشهادة، أرواحنا ودماؤنا وأبناؤنا وأموالنا رخيصة فداءً لمصرنا الغالية.

رقم الإيداع	٢٠١٢/٤١٧٤
الترقيم الدولي I.S.B.N	977-10-2772-7

نبذة عن الكتاب والكاتب

يخطيء من يظن ان الكتابة حكر على نفر معين من الناس دون سواهم ، حيث يوجد في اعماق كل انسان كتاب فيه قصص وحكايات وروايات ، ولكن القليل منهم من يواتيه الحظ او المصادفة فيسعى لاستخراج هذا الكتاب من مكمنه في الصدر او الذهن ، وعرضه للنور ولعيون القراء.

فقد يعزف كثيرون عن الدخول الى عالم الكتابة اعتقادا منهم بأن هذا الأمر خاص بالمشاهير او الاغنياء او كبار رجال الاعمال او الذين لديهم من يزكيهم للناشر او رئيس التحرير.

وانا واحد من الذين فتحت لهم ثورة مصر طريقا جديدا فى الحياة وحاولت الاجتهاد فى اول تجربة لى فى كتاب عن الثورة المصرية واحداثها ، والذي ارجو ان ينال رضاءكم واستحسانكم.

الاسم : محمد حمدى عبدالمنعم ، والشهرة : محمد حمدى الحلوانى ، مقيم فى محافظة الدقهلية مواليد شهر يناير ١٩٨١ ، درست فى كلية الحقوق جامعة المنصورة ، حاصل على ليسانس الحقوق دفعة ٢٠٠١ ، ودبلوم القانون الجنائى عام ٢٠٠٣ ، ودبلوم القانون العام ٢٠٠٥ ، اعمل فى

والاعمال ، لى بعض النشاطات في مجال الخدم

ومن هواياتى حب العمل الاجتماعى وخدمة الاخ

للمراسلة والتعلقيات 2040@yahoo.com



I.S.B.N. 977-10-2772-7



تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بالكويت والجزائر
دار الكتاب الحديث